

نحو معالجة إبستيمو - أنثروبولوجية للمسألة اللغوية في الجزائر

الأستاذ الدكتور سعيد عيادي جامعة سعد دحلب-البلدية
مقدمة:

لقد كانت المسألة اللغوية منذ سنوات الاستقلال الأولى مدار نقاش متعّدٍ. الأوجه بين أطراف على غير نفس المقاس الفكري والسياسي، وخرجت بعضها عن الالتزام العلمي والفكري وتحوّلت إلى مشكلة أضيفت بثقلها إلى ما خلفته الإدارة الاستعمارية من ميراث غير متوازن في التعامل مع المسألة اللغوية في الجزائر، وكان مصدر المشكلة الحادة التي حصلت في تلك الفترة وأخلطت حسابات الفرنسيين أكثر من الجزائريين، حصول انتقال الفهم والممارسة اللغوية من تناول الإحداثيات التاريخية للظاهرة من إشكالية اللغة إلى إشكالية التعريب **de la langue arabe a l'arabisation**.

ففيما يبدو كان تناول المسألة اللغوية من البداية يتحدّد على أساس كونها تتعلق بإحداث توازن في الحضور اللغوي (فرنسي - عربي) بين الفئات المؤهلة لغويا واتصاليا أسهل وأيسر من تحوّلها إلى لغة رسمية ترعاها مؤسسات جزائرية رسمية، وقد يكون على رأس هذه المؤسسات من يحوّل وينقل اللغة العربية ضمن هياكل التعريب إلى مشروع سياسي للدولة الجزائرية وهذه الأخيرة تحيله إلى مشروع ملزم ثقافيا باعتباره مقرونا أو سيقترن لاحقا باسترجاع هوية حتمت الظروف التاريخية غيابها الطويل عن المجتمع الجزائري (1)، وعملية الاسترجاع هذه رافقتها خطابات ترى مستقل الدولة الجزائرية في خطر من دون إعادة تثبيت الهوية العربية وتعميم استعمال اللغة العربية والتفكير في ملء فراغ لغوي رسمي عمره 132 سنة، وهكذا ظل الاحتكاك اللغوي على تماس مستمر.

لهذا بدا واضحا أن الفرنسيين والجزائريين وقفا وجهها لوجه أمام حقيقة العلاقة بين اللغة والمجتمع، ولكن من زوايا مختلفة عند الاندفاع نحو معالجة الظاهرة اللغوية بثقل الماضي وخرج الحاضر، وانشغلا بالاجتهاد لتخمين الوضع المستقبلي للغة الفرنسية والعربية في الجزائر ما بعد 1962م، ولهذا تحوّل مشروع التعريب إلى مشكلة حقيقية كانت في كل مرة تباعد بين الطرفين (دولة مقابل دولة) وبين النخب العضوية (مفرنسين في مقابل معربين) (2)، خاصة كلما تعمق الجدل بين هذه الأطراف حول المصير اللغوي للجزائر الجديدة، فقد كان هناك تقدير خاطئ يرى في مشروع التعريب استبدالا وتهميشا للغة الفرنسية وميراثها الثقافي، فالمصير لم يكن ذا طابع سياسي بقدر ما كان يفوقه في اتجاهات شتى لم تكن تتوقف بالضرورة عند حد التفكير في التأسيس للغة وللمشروع.

اتخذ التعريب أبعادا عديدة ومختلفة - لم تكن متوقعة - بالنظر إلى سعة الآفاق والمجالات التي ارتبطت أو سترتبط به، فبقدر ما طرح المشروع انشغالات فكرية

وسياسية وأيديولوجية بقدر ما طرح كذلك مشروعا ضخما من الأسئلة، كان البعض منها مرتبط بمعطيات جديدة طرأت بعد 1962م ولم تكن متجذرة أو مرتبطة بصراعات الحركة الوطنية في أربعينات وخمسينيات القرن الماضي (3)، على خلفية كونها كانت نابعة أساسا من حالة القلق.

من جهة هناك قلق حالة الاستقلال والبحث عن نموذج جديد للإنسان والمجتمع والدولة ومن جهة ثانية قلق شديد من ضياع مجد اللغة الفرنسية، التي كانت بكل المقاييس وظلت بامتياز اللغة الرسمية في الجزائر، مما كان سببا في خلق انشغال إضافي حملته طموحات كبيرة ومساعي حثيثة بذلتها النخبة المدافعة عن اللغة العربية الباحثة عن شفاء لعة قلق الاستقلال (4)، والحقيقة أن هذا القلق العارم كانت تمليه في حالة الحرج التي انتابت الكثير عن حال ومستقبل اللغة والثقافة في الجزائر بعد 1962م.

من الصعب الإقرار اليوم بأن الواقع الثقافي واللغوي للجزائر الذي ارتبط باستمرار بكل إحداثيات المسألة اللغوية، إنما جاءت هيئته في تشكيلها بعيدة عن تجاذبات فترة الستينيات من القرن العشرين، بل إن ما نشهده اليوم من بقاء الصراع الملفت حول المسألة اللغوية بعيد ثقافي لغوي، إنما هو امتداد للإشكالية التي تم طرحها بعد سنة 1962م واتخذت فيها أطراف كثيرة مواقف وقرارات ونجمت عنها وضعيات واتجاهات (5)، لذا نرى من الوجهة القول اليوم أن ما نجد أنفسنا ميالين لطرحة على شكل تساؤلات وانشغالات بشأن هذه الوضعية، باحثين عن الموقف الصواب بالنظرة العقلانية للأشياء، إنما يجب طرحها وصّبّها في سياق لغوي - ثقافي نفهم من خلاله السير التاريخي الذي اندرجت فيه النقاشات والقرارات المتعلقة بمختلف أوجه المسألة اللغوية ومن بينها مشروع التعريب وبلغة أو لغات التعليم الممكنة.

إن الحاضر يعيد إبراز إشكالية الماضي ولكن بأوجه مختلفة يراعي فيها تغير المعطيات ومواكبة ميزان الذهنية السائدة بين الناس، إن جمع هذه التساؤلات والانشغالات ضمن نظام تفكير نقدي متوازن، يفحص المكوّنات ويقدر الأثر ويستشرف طبيعة النتائج بالترافق مع مقدمات عواملها (6)، هو مما يسهّل علينا أمر معاينة واقع ومستقبل الحياة الثقافية في الجزائر وموقع المسألة اللغوية فيها، ومواجهة حوادث التاريخ بكل جرأة ومسؤولية.

كل المواقف والأفكار والتساؤلات التي طرحت حول هذه المسألة إنما جاءت لتكشف عن قلق كبير بخصوص مستقبل اللغة والثقافة في الجزائر، لما لذلك من ارتباط وثيق بملامح مشروع المجتمع الجزائري الجديد، الذي سيتبلور في النهاية بضرورة وجود إجماع بين الأطراف الفاعلة في السلطة، وحالة القلق السائدة آنذاك كانت حالة عامة تشترك فيها الأطراف جميعها، ولكن هذا القلق يعتبر أيضا دافعا إضافيا لوجود مساعي من مواقع عديدة لكسب معركة السيطرة الإدارية وفرض الهيمنة اللغوية عن طريق البحث عن تحالفات المواقع داخل جيوب الإدارة

الرسمية للدولة (7)، لأنّ النموذج الإداري الفرنسي في رسميته الاستعماريّة وبكل مكوناته قد توقف نظريا عند حدود سنة 1962م بدخول الدولتين في إدارة المرحلة الانتقالية.

لكن مع ذلك كانت هناك رغبة قوية لدى عدد من الفاعلين في استمرار النموذج الإداري الفرنسي بكلّ مكوناته وخاصة اللغة الفرنسية الإدارية، وساند الفرنسيون هذا الاتجاه بكل قوة وسعوا لتدعيمه بالوسائل المتاحة أمامهم، وهو أمر طبيعي بالنظر لما في ذلك من ضمانة لاستمرار الحضور اللغوي - الثقافي الفرنسي بمختلف أشكاله، وخاصة أنّ هناك طبقة إداريّة عريضة تتمسك بذلك وتسانده بكلّ قوة وذكاء، ولقد قام السفراء الفرنسيون المعتمدون في الجزائر من جويلية 1962م إلى غاية نوفمبر 1971م بأدوار سياسية كبيرة وموسعة في هذا الاتجاه وهم على التوالي (8): Jean Marcel Jeanneney (جويلية 1962)، Georges Gorse (جانفي 1963)، Bruno De leusse (ماي 1967)، Jean Basderant (نوفمبر 1968)، Georges-Henri Soutou (نوفمبر 1971). لقد كان الوضع الحاسم والمناسب آنذاك - على الأقل من حيث التصوّر والنظر - يقوم على أهمية تحقيق وجهة نظر وطنية بخصوص جعل مشروع التعريب على علاقة اتساق باتجاهات المسألة اللغوية، ومن ثمة إمكانية صياغة وطرح المشروع وطنيا وليس سياسيا بإشراك الكل في تحديد مصير المسألة، وإلزام من يتشكك بتقديم لائحة شكوكه أمام الجميع وأن يطرح تساؤلاته من وجهة النظر الوطنية دفعا وإبعادا للمغالطات والنوايا السيئة التي قد يفرزها الوضع اللغوي (9)، لكون أن تحقيق مثل هذا الوضع يعني فتح كل الفرص وإتاحتها لأجل مساهمة كل الأطراف في رسم معالم المستقبل اللغوي والثقافي للمجتمع وتصفية أي شبهة قد تحصل في هذا المسار، ليس بقرار خاص قد يفهم وقد يفسر على أنه انتحال سياسي تتعمده السلطة لأغراض تعرفها وتسعى لتحقيقها، ولكن لأن الحالة التعليمية والإعلامية والثقافية للبلد آنذاك تقتضي تناول وطرح القضية في بعدها الوطني أولا وقبل أي اعتبار آخر.

إخراج وإبعاد السلطة كطرف محتمل أو متهم في القضية على أساس أنها تمثل دائرة من دوائر الصراع في إدارة اتجاهات المسألة اللغوية، يمكن معالجته وتصفيته من خلال إلزام الجميع بقبول المشروع وتدعيم إنجازه من زاوية المصلحة الوطنية والمبادرة بتقديم الأفكار والآراء الخاصة بالقضية ضمن هيئات ومؤسسات الدولة الرسمية والمؤهلة للقيام بمثل هذه المهام الثقافية واللغوية (10)، والوصول إلى تحقيق هذا المقصد، يضع الجميع في نفس الموقع من حيث الالتزام بالمسؤولية وفي نفس الصعيد من حيث المبادرة والمناقشة بلا تقدّم ولا تأخر ولا ادّعاء بوجود ميول لشراء المواقف والذمم وممارسة الضّغط على أصحاب الآراء الجريئة. عندئذ يستشعر الجميع أهمية تواجدهم في ساحات المناقشة والمبادرة وضرورة إبداء الإرادة الشخصية والفكرية والوطنية تجاه كل القضايا المطروحة

والمثيرة للتساؤلات والنقاش والجدل، وإبداء الرغبة بناءً على ذلك في الذهاب نحو تكريس اتجاهات البحث العلمي لمعالجة هذه القضايا من أعماقها وباستخراج جذورها التاريخية، وترتيبها ضمن سياق الإجماع الوطني العام، وبالتالي تجد جميع الأطراف نفسها مندفعة لتقديم انشغالات وتساؤلات صادقة وسليمة ولها علاقة وثيقة ومباشرة بصلب المسألة اللغوية والحاجة إلى تئمينها.

المصارحة بالأفكار والأهداف والنوايا عند هذا المستوى من المسؤولية الوطنية، تبعد عن قضية مشروع التعريب وكل ما أثير حوله من شكوك وارتياب كل شوائب التضليل والإساءة وسوء الظن، فلا يمكن أن توجد عندئذ أفكار مقبولة وأخرى ممنوعة، وإنما هناك فقط أفكار تخدم المشروع وتدعمه وتثبت في سياقه الثقافي الوطني وتدمجه في رحب المشاريع الأخرى، التي تخدم بالأساس توجهات الدولة الجزائرية، التي تتحول ضمن كل مقاصدها إلى واجب للخدمة الوطنية يساهم به الجميع، ولا يعتبر أي كان وهو يقوم بهذا الواجب، أنه يقوم به تحت ضغط أو خوف أو تبني لمواقف أجبر عليها تحت إكراه أو تهديد، أو إبقاءً لدور بعض الاعتبار ذات الصلة بأحوال وحوادث ما قبل سنة 1962م، أو لاعتبارات سياسية ذات ارتباطات بمشارب أيديولوجية أو نوازع عرقية.

إن الاعتقاد بأهمية أداء هذه الخدمة الوطنية في تناول أبعاد المسألة اللغوية، إنما ينشأ أساساً بوجود إرادة سياسية مفتوحة من قبل السلطة القائمة في تبني المشروع وخدمته واعتباره أحد أهم مهامها الرئيسية في عملية البناء الوطني، والمرء ضمن هذا السياق لا ينطلق في مساعيه من منطلق الشك والريبة، وإنما من منطلق البحث عن مزيد من العناصر الثقافية والفكرية واللغوية التي تخدم المشروع، الذي رفعته وحملته على كاهلها الدولة الوطنية، وعندما يرتقي الفهم في هذه المساعي إلى مستوى تقدير دور الدولة الوطنية.

لذا سيكون الفهم والتفسير لمكونات المشروع قائماً على فهم الرهانات الوطنية الكبرى والاندماج في برامج ومضامين السياسات الرسمية المنتهجة وتبني الفلسفة العامة المتضمنة في التوجيهات السياسية للدولة، والحق أنه لو تمّ حصول هذا الإجماع من وجهة نظر وطنية في تلك الظروف (العقد السادس) وبتجميع كل الإرادات على خط واحد، لأمكن تخطيط وبرمجة جلسات عمل وبناء وجهة لصياغة وإدارة مقتضيات محاور المسألة اللغوية في الجزائر، جلسات تتأسس على عروض حوارية دقيقة وحكيمة من حيث الطرح نوعاً وكماً، ولا تدع أي فرصة لأي كان بالانسلاخ عن المسؤولية والتهرب منها تحت أي مبرر كان.

المسار الثقافي واللغوي الذي تم طرحه في الجزائر لحد الآن، كان بمقدوره أن يشكل عموداً مركزياً قوياً من أعمدة الوحدة الوطنية، ولو أنه سار من البداية على هذا النمط وبهذه المقاصد، لكان في إمكانه أن يتحول لاحقاً إلى إنجاز تاريخي نموذجي وخاصة على مستوى بلدان المغرب العربي، فالمسار بطبيعة تكوينه

ومقوماته لم يكن يحتمل تضيقا للفرص ولا الدخول في جدل عقيم ولا فتح باب الصراع باسم تباين أهداف المسألة اللغوية في الجزائر.

كان بالإمكان كذلك الدفع بالرافضين الممانعين إلى الاندماج في المشروع الوطني أو الدخول في ملاعنة مستمرة ولكن بلا غاية ولا نهاية، جعلت البعض منهم يشعرون متأخرين بزيغ أفكارهم وضحالة مواقفهم وعجزهم على امتلاك رؤية صائبة تجاه متطلبات المسألة اللغوية، وتبين لهم أن أسهل سلاح هو معارضة السلطة والاختفاء دوما من وراء توجيه سيل اتهامات بالتواطؤ والخيانة والكذب، ولكن السلاح الأصعب والأففع، هو قدرة المرء على أن يعارض السلطة وفي نفس الوقت يقوم بإنشاء وطرح مشروع وطني متكامل يصل به إلى تعرية ضعف السلطة وعجزها إن كان ذلك واقع بالفعل.

للأسف لم نشهد لهذا المسعى وجودا في الداخل ولا في الخارج، الذي حصل هو تراشق أيديولوجي محموم مرتبط بحرص شديد على استرجاع مقومات أزمة الحركة الوطنية في بداية أربعينات القرن العشرين، وكل أفعال الفصح والكشف والتعرية إنما كانت مرتبطة بهذه الأزمة العقيمة، والتي لم تكن ملزمة للدولة بتبنيها وإبقاء أفكارها ونزاعاتها مؤثرة، إذ على العكس كانت ظروف وشروط عمليات البناء الوطني بعد 1962م تتطلب دفنا نهائيا لتلك النزعات، وعوض أن تبقى السلطة متعبة أمام هذا الملف، كان عليها فرض خطاب بديل يقوم على إبراز أهمية القضايا الوطنية الكبرى وما تقتضيه من التزامات تمليها الإجراءات السياسية والثقافية للبلاد. من هنا نود اليوم أن نجعل من مقاربتنا للمسألة اللغوية في الجزائر وعلاقة هذه المسألة بكل ما أثير حول مشروع التعريب مقارنة تحتكم إلى الشروط العلمية وإلى توفير مجال من الرؤية النقدية للعالم الفكري لمشروع التعريب كجزء ثابت غير متناقض مع مكونات المسألة اللغوية وللإطار السياسي والإداري الذي اشتمله، فالقضية اندرجت من البداية ضمن فضاء من التفكير يقوم على أساس النظر إلى اللغة العربية باعتبارها لغة عانت من قمع لسانی ولغوي على مدى طويل، وواجهت حجزا اجتماعيا قاسيا بقوة النص والقانون (11)، لذلك فالتصور للموضوع ينطلق من الفكرة المرتكزة على تقدير الجهد الإنساني والوجداني في إعادة بعث الحضور اللغوي للغة العربية في الجزائر، فهي بالتالي تنطوي على إرادة وموقف تقولبا في إطار مشروع فكري تاريخي ملتصق بكل تماهي بالأمّة، رآه البعض من معارضي الطرف الآخر (الغنيمة الحربية) بلا معنى ولا أفق.

هناك نزعة يريد أصحابها أن تكون ذات مرجعية وتأسيس تعمل على إحداث توازن للقوى اللغوية والثقافية والفكرية، بين لغة كانت لها الهيمنة والبسط الفكري وكانت ممارسة للقمع اللغوي، وبين لغة يمكن أن تحتل مكانا يعيد للوضع اللغوية توازنها، واللغة العربية كانت في تلك الظروف تحتاج أولا إلى قرار سياسي رسمي، يعتبرها دستوريا اللغة الرسمية للجزائر والجزائريين، بما يسمح للمدافعين عنها من التوفر على حظوظ الحراك التواصل على مستوى الهيئات والدوائر، ولم

تكن الرغبة في الواقع - على عكس ما تم ترويجه - سعي لتحل اللغة العربية محل اللغة الفرنسية، لأن الأمر المرغوب فيه آنذاك هو إعادة ربط الشعب بلغته، ولم تكن **مسألة الاستبدال اللغوي (12)** مطروحة ولا مقترحة.

المدار التواصل كان في إطار تفعيل علاقة الإنسان بالفضاء الثقافي لمجتمعه، ولم يكن المسعى مقابلة لغة بلغة، وإلا سنقبل ضمن هذا الطرح بالقول القائل بأن الحركة الإنسانية والفكرية التي ارتبطت بمشروع التعريب، ما هي إلا حركة عدائية تاريخية للفرنسية كلغة بعيدا عن كونها لغة الاستعمار الفرنسي، ولم نشهد في الجزائر لحد اليوم وجود حركة إنسانية ولا فكرية تدفع بالتعريب لينحول إلى قوة معادية للغة الفرنسية باعتبار أن اللغة الفرنسية لغة إنسانية للتبادل العلمي والمعرفي، فالحاجة الإنسانية للغة في الجزائر لم تكن قائمة على رغبة استبدال مكانة بمكانة على مستوى اللغة، فهذا يعني أن النظرة كانت نظرة تقدير زمني فقط بعمر 132 سنة استعمار، لكن المطلوب كان يذهب إلى أبعد من ذلك، إنه البحث في استرجاع مكونات هوياتية لأمة متواجدة جنبا إلى جنب مع الأمة الفرنسية قبل سنة 1830م.

مما هو معروف لدينا أن ستينيات القرن الماضي كانت تمثل حماساً وإقداماً كبيرين في نشاطات وأفكار الحركات الفكرية والتوجهات الأيديولوجية والأحزاب والجمعيات، الشيء الذي خلق تزامناً وصراعاً بين هذه الكيانات من دون أن ينعكس ذلك إيجاباً في تطور المجال الثقافي الذي استوعب مناقشات المسألة اللغوية، والملفت للنظر في هذا أن الأهداف والأفكار والممارسات التي دار حولها الصراع اللغوي والثقافي صارت إلى ما يشبه قاعدة أخلاقية محاطة بالهالة والسمو والقداسة، وكان المساس بها أو إلحاق الضرر بها، هو مما يخوف من عواقبه ونتائجه، وهذا لا يعني أن نزعة الوطنية الخالصة لم تنتزع، وإنما المشكل الحاصل هنا هو اعتقاد كل طرف امتلاكه أصول الوطنية وحرمان غيره منها بحجج مختلفة وواهية، وأن التنازل عن هذه المواقف أثناء الصراع كأنه تراجع عن النزعة الوطنية.

صار كل طرف يفكر على هذا النحو، هذا الذي أعطى للصراع طابعاً مقدساً، واقتنع الكل أن الدافع الحقيقي وراء ذلك الصراع إنما هو الاندفاع الوجداني نحو الإسراع بالبناء الوطني للدولة الجديدة، وأي تأخر عن ذلك معناه إنهاء سياسي وفكري من المشاركة في الحياة السياسية الجديدة كطرف فاعل في السلطة، وخارجها بالطبع يعني لا نفوذ ولا تأثير ولا تحالف مع القوى المتحركة في الساحة.

قدم أول سفير لفرنسا بالجزائر وهو الوزير والاقتصادي والحقوقي الفرنسي **جان مارسال جينيني Jean Marcel Jeanneney** تقارير وافية عن هذه الحالة مستشرفاً من خلالها النهايات المحتملة في ظل صعوبات اقتصادية جمة كانت تعاني منها الجزائر، وتابع ذلك خليفته من بعده السفير **جورج غورس Georges Gorse (13)**، لذا فإذا تحول الصراع إلى هدف في الحياة السياسية، ستقل وتتخفف حظوظ الاستقرار والأمن والهدوء كثيراً وتفتح أبواب المجتمع على

احتمال وقوع قلاقل وفتن وأزمات، وهذا كان من بين مبررات الرئيس هواري بومدين للإقدام بالقيام بانقلاب 19 جوان 1965م، وفرضه لنمط تعامل سياسي جديد مخالف لما سبق.

لقد تضررت الأمور على الجميع آنذاك، وصار من الصعب على تلك الأطراف الوقوف بوعي تاريخي والتمييز بين امتلاك نزعة النضال من أجل التحرر والاستقلال السياسي والعسكري، وهي نزعة وطنية خالصة تحملها جيل الثورة المسلحة بكل معاناة وصبر ووعي، وبين امتلاك نزعة فكرية وسياسية خاصة هدفها وضع فلسفة وتصوّر لطريقة البناء الوطني لما بعد سنة 1962م قد لا تلقى إجماعا وطنيا حتى ولو كان من بين واضعيها ممن تحمل أعباء ومعاناة الثورة، وقد تكون هذه الفلسفة مجانية ومخالفة للرّصيد الثوري للنزعة الوطنية التي ارتبطت بالحركة الاستقلالية، ومن كانوا جميعا من أطرافها.

- الجذور السياسية للمسألة اللغوية:

فهم هذه الأصول والجذور التي صنعت ملامح المشهد السياسي الأولى لما بعد سنة 1962م ضروري لأجل التعامل بحيطه علمية عند قراءتنا الأحداث والوقائع والآثار المترتبة عنها، وإذا حاولنا إلزام أنفسنا باحترام قراءة مضمون تقرير ببير كون (Aout 1964) Rapport Pierre Conn (14)، وبالعودة إلى الإحاطة بالمسألة اللغوية ومشروع التعريب في هذه الظروف، فهو لا يمكن اعتباره مادة سياسية تتشوق تلك الأطراف إلى امتلاك ناصيتها واستخدامها كمادة للتنافس أو الصراع، لكن يجب التأكيد على أن مشروع التعريب كان بالفعل اجتهدا قويا من قبل نخبة ليست متورطة كلها في هذه الصراع، وإنما كانت تسعى لإقناع السياسيين بجدوى الأفكار الوجيهة التي تحملها ومبادراتهم الفكرية بخصوص تثمين مشروع التعريب، وإقناع القيادة السياسية بالدفع به إلى الأمام للمساهمة في تكريس المعالم الثقافية والفكرية والإنسانية للدولة الناهضة، لقد كان منتظرا من السلطة السياسية تبنيها للمشروع حتى تعطي إشارات ومؤشرات لمختلف الفئات الاجتماعية بمدى قوة النزعة الوطنية التي كرست استقلال الجزائر.

عند هذا المستوى من الفهم والمتابعة لا نستغرب حضور الخطاب الثقافي والفكري متمحورا حول مشروع التعريب واللغة العربية، فهي لم تكن مرتبطة بسعي لأجل طمأنة الجزائريين والفرنسيين بعدم ضياع ولا تضييع الميراث الثقافي واللغوي لما قبل سنة 1962م، وإنما كانت مرتبطة بإحقاق تسوية تاريخية حاسمة، وهي أن لغة الجزائر هي لغة عربية ومن المعقول تجديد الهياكل وتطويرها لخدمة لغة عربية تتناسب وتنسجم وتتوافق مع التوجهات الوطنية التي حملتها الحركة الاستقلالية الوطنية، وأن اللغة الفرنسية هي لغة أجنبية طارئة في تاريخ المجتمع الجزائري، وأن وجودها وحضورها إنما فرضتهما إدارة استعمارية فرنسية نشطت بكل قوة واستثمار في مجال تكريس هذه اللغة خلال طول مدة استعمارها الجزائر

باعتبارها لغة قومية إقصائية، وحينما ننتبع سيرة رجل خبير في هذا المجال على شاكلة روبير أرنو **Robert Arnaud (15)** نتأكد من طبيعة وصحة الأفكار التي نتكلم عنها هنا.

لقد شعر الجميع بأهمية الخوض في الجوانب الثقافية والفكرية واللغوية في الجزائر الجديدة، ومن هنا نرى أن الظروف القائمة آنذاك هي التي ضغطت عليهم، وليس هم الذين أثاروا هذه الإشكالات وفرضوا وجهات نظرهم للسير بتغيير المجتمع آنذاك، لقد اكتفوا بالتفاعل مع ماجريات تلك الظروف والأحداث التي كانت تصنع نفسها بقوة، والطرف الفرنسي كان طرفا فاعلا فيها.

الوزير السفير **جان مارسال جينيني Jean Marcel Jeanneney** والفريق المعاون له تحمّل أعباء الطرف الفرنسي بكل حرص ومراقبة ومشاركة، ونجح في تهيئة أرضية علاقة جديدة بين الدولتين، بدليل أن الطرف فتح العديد من الورشات وخاصة سنة 1964م، ففي الوقت الذي كان فيها الخبير المستشار **بيير كون Pierre Conn** يقود لجنته الدراسية في متابعة تقييم المجالات الثقافية والفكرية واللغوية وما يتعلق بمسألة المدرسة الجزائرية ومستقبل الممارسة السوسولوجية في الجزائر، كان الطرف الفرنسي ممثلا في وفد متعدّد الاختصاصات يناقش القضايا المرتبطة بتهيئة اتفاقات ثنائية بين البلدين ووضع قواعد للتحكم في حركة هجرة الجزائريين نحو فرنسا بعد سنة 1962م.

من الطبيعي أن يتحوّل مشروع التعريب إلى مشروع ثقافي يهتم به الفرنسيون والجزائريون ويدخل كمادة خطابية تربوية وإعلامية وسياسية وفكرية في البلدين معا، ويبعث في الفرنسيين مزيدا من القلق والانشغال بمستقبل إرثهم ورصيدهم اللغوي والثقافي في الجزائر، وسيتدخل علماء الاجتماع في فرنسا وخاصة في مجالات التربية واللغة والثقافة والمعرفة والنظم في مناقشة ظاهرة التعريب والازدواجية اللغوية المدرسية بالجزائر كجزئيات مقلقة نوعا ما في المسألة اللغوية، ولهذا كانت المناقشات حول مشروع التعريب تسير جنبا إلى جنب مع المناقشات حول الازدواجية اللغوية المدرسية في الجزائر، ولا تنفك الواحدة عن الأخرى من حيث الطرح والتكوين والاتجاه والمناقشة، فالأمر ارتبط بتخوف وتوجس أكثر مما ارتبط بنشوء حركة ثقافية واعية تفكر بجدية في رسم معالم المشروع الثقافي بالجزائر وحمايته من الصراعات والمناوشات السياسية.

المشكلة المطروحة هنا هو أن مشروع التعريب كخبرة لغوية ثقافية وجد نفسه في فضاء متجاذب، قوة الجذب في هذا الفضاء ذات منازع متضاربة وغير متعاقدة، وبالتالي لم يسلم في هذا الفضاء من أن تكون له مصادر جذب مختلفة باختلاف هذه المنازع، وهو ما لم يترك له الفرصة الوافية الكافية ليتموضع في سياقه الثقافي الوطني السليم، أي باعتباره رصيذاً نوعياً قد يتحوّل في أي لحظة من لحظات تفاعل الرّصيد المتمالك مع محيطه الطبيعي إلى تيار ثقافي خالص قادر على تحقيق استعادة نوعية في مكونات الهوية الوطنية والدخول في مسار بناء الدولة

الوطنية باعتباره عاملا من عوامل إنشاء النهضة الجديدة المنتظرة، من دون أن تكون هذه الاستعادة ذات طابع انتقاضي إزاحي، معنى هذا أن القوى التي تدافع عن مشروع التعريب هي قوى ثقافية وليست سياسية بالضرورة والانتماء، فهي تسعى لتملأ سياقات جديدة وتخلق توازنات جديدة في التنوع والتعدد المتاح، لذا فهذه القوى الثقافية وجدت نفسها وحيدة تعاني من ضغوطات القوى التي تريد عزلها وتهميشها وعند الضرورة اتهامها بالبعثية والناصرية والتيار القومي العربي.

هذه القوى التي دافعت عن مشروع التعريب لم يكن الدافع وراء طرحها المشروع تذويب الجزائر في غير جغرافيتها، كما لم تكن مسيئة ولا مدفوعة من قبل قوى سياسية معلنة أو مستترة تذهب في اتجاه تذويب الهوية الجزائرية في غير إطارها التاريخي وشرطها الإنساني، ولكن من الجهة المقابلة لا بد أن نشير إلى أن هذه القوى الثقافية، كانت أشد تخوفا وتوجسا من حصول غلبة غير مرغوب فيها من جهتها، ترمي كذلك إلى تذويب مكونات الهوية الجزائرية بعد 1962م في فضاء الجغرافيا الثقافية لفرنسا، وهذه حقيقة لها بيناتها ودلائلها ومؤشرات، والمطلوب في تلك اللحظات هو التفكير في أمة جزائرية مستقلة بمكوناتها ومعطياتها التاريخية والإنسانية، وأن لهذه الأمة حضورا ووجودا ومساهمات نوعية، كان الحري بالجميع العمل على إعادة اشتغالها في مشروع أكبر وهو المتعلق ببناء وتشكيل معالم حضارة جزائرية بناها الجزائريون عبر تاريخهم الطويل.

من هنا تحوّل مشروع التعريب في ظل المناوشات القائمة بين السياسيين إلى إطار تنهض به تشكيلة مختلفة من المثقفين، ولقد ذهب **عبد الله شريط (16)** شوطا كبيرا في هذا المجال، عندما صرّح بأن هؤلاء المثقفين كانوا يمثلون المشهد الثقافي الوطني، فقد أشار في كتابه: **"opinions sur la politique de l'enseignement....."** "سياسة التعريب لم يضعها المعزبون بل اقترحها ودعّمها جهاز كامل يعمل فيه المفرنسون والمزدوجو اللغة والمعرّبون" (ص38)، فالجانب الثقافي الغالب في مشروع التعريب، لم يتركه طويلا مادة إعلامية خطابية تديرها القوى السياسية المتصارعة، وإنما حوّلها إلى مساهمات علمية تبحث عن شروط تقعيد المشروع وترسيمه وتجاوز تهويمات المتصارعين.

أما ما يذهب إليه البعض من أن الخطاب الثقافي لمشروع التعريب هو خطاب السلطة السياسية الرسمية أفاءت به على الفئات النشطة في المؤسسات التعليمية والثقافية، ما هو في الحقيقة سوى رغبة من السلطة في تحقيق التلاحق بين المساهمة الثقافية للمثقفين والأثر السياسي الناجم عن تصادم القوى، لأجل خلق لحمة وإجماع وطنيين بخصوص الشأن الثقافي للمجتمع، فالسلطة تريد أن تبرز وتبقى بصورة قائمة على ترويج شكلها المفضل المتأسس على صورة عضوية لجهاز كان يجمع بين كيان الدولة وبين مختلف مقومات المجتمع، من دون أن تعني هذه الصورة حالة عاطفية تجاه مطامح ومطالب الجماهير العريضة.

غياب هذه الحالة العاطفية في موقف السلطة، الحاملة لهيئة هيئات الدولة في تبنيها للمشروع الثقافي لمشروع التعريب كإطار احتمال شرعية قوية في هذا الجانب وإغناء إضافي لخطابها السياسي، يدلّ على أنها كانت تراعي مصالح المتصارعين وتسعى إلى تحقيق تصالح في المواقع والمواقف، ولهذا لا نجد رفضاً صريحاً للغة العربية من حيث البنية والهوية، وإنما نجد رفضاً لمشروع التعريب باعتباره آلية متميزة تنقل اللغة العربية من كونها مجرد بنية فكرية - ثقافية إلى طور آخر تصير فيه اللغة العربية نمط تفكير ونمط تفاعل وإطار من التواصل الجديد.

هذا الوضع بطبيعة الحال لم يكن ليساعد الكثير من المصالح والمواقع القائمة لبعض المتصارعين، ودليل ذلك أنه ضمناً يوجد اعتراف بشرعية الرصيد المتمالك للغة العربية، لكن بالمقابل تم وضع إجراءات تخضع سيرورة تفعيل الآليات مشروع التعريب إلى بقاء شديد من حيث تنصيب الهياكل واختيار اللجان ووضع القوانين الحامية الضامنة والإسراع في تنفيذ مراحل المشروع، وتركزت العملية في مواجهة تضارب وتداخل في المهام والصلاحيات والإشراف والإدارة.

الوجه الآخر للمشكلة يتعلق مباشرة بقوة حضور اللغة الفرنسية وسبل وأساليب دعم انتشار الثقافة الفرنسية بفعل طول مدة الاستعمار، مع وجود قوى كثيرة فهمت وتسعى لفرض فهمها، أن إقرار مشروع التعريب يعني إقصاء اللغة الفرنسية والعمل على استبدالها المباشر أو التدريجي ووجدوا في أدوات ووسائل ترويج هذه المغالطة فرصة مناسبة ومساعدة لخلق موانع نفسية وأخلاقية وفكرية للتمكين من خلق أجواء تردّد واضطراب من خلال نشر التخويف في أوساط المثقفين والمتعلمين وأصحاب المؤسسات الرسمية الإدارية والصناعية بخطورة مشروع التعريب في حال نجاحه وارتكازه على بعد ثقافي متين، فهم في حقيقة أمرهم يعانون معاناة نفسية ويرون استحالة التخلّص من الولاء الفكري والثقافي للفرنسية ويريدون بقاء سلطانها إلى ما لا نهاية بأيّ طريقة من الطرق، ويستثمرون جهودهم بكثرة حول مصادر السلطة بالتركيز على تحقيق تأثير مباشر على مستوى الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بمحاور صناعة القرار.

أما على مستوى الحياة الثقافية والتعليمية والإعلامية، فالمشهد كان يمر بحركة رفض ومقاومة مستترة وتنتظر دعماً قوياً ومباشراً من فرنسا في تمكين المقاومة، وكانت في نفس السياق تتلبّس بلبوس لا يعكس طبيعة هذا الرفض في أعين الرأي العام، لكون الجميع كان يراهن على ولاء الطبقات الشعبية الواسعة، ولكن كلّ ذلك لم يكن ليصمد ويتحوّل إلى أمر واقع جماهيرياً أمام رصيد معنوي هيأته ظروف الحرب.

هذا الرصيد المتمالك أبان عن وجود مؤشرات إيجابية لدفع هذه الطبقات الشعبية للبحث عن مصادر الاستمداد والاسترجاع لمكوناتها التاريخية، ولهذا تحوّلت النقاشات حول مشروع التعريب إلى حرب إدارية مؤسّساتية على مستويات عليا في المجتمع كنوع من سياسيات الإبعاد بالقضية عن متابعة ومراقبة هذه

الطبقات، على أن هذه المؤشرات يجب فهمها على أنها مستوى نوعي من الوعي التاريخي لدى المواطن، وهو الذي فرض نسقا محدداً ضمن قالب من الأصالة في التعامل مع كل الحثيئات المحيطة بمشروع التعريب.

هذه الأصالة تجلت من خلال نشاطات ثقافية وعلمية وعمل على إعادة بعث العربية من خلال المجالات والوثائق والنشريات خاصة على مستوى الجمعيات الثقافية التي برزت بعد سنة 1962م، حيث كانت مجلة التهذيب الإسلامي التابعة لجمعية القيم (17) من بين أكثرها بحثاً عن الأصول والقواعد التي تسمح بتطوير لغة عربية على المستوى الشعبي كما على المستوى الرسمي، وتريد أن تخلق لها حضوراً نوعياً واسعاً، وتحول هذا الحضور إلى تكريس ثقافي قاعدي، يستثمر في إطار من العلاقات العامة أو العلاقات الرسمية على مستوى المؤسسة، وترك هذا الاستثمار في الفضاءات والمجالات بمتد ليستوعب الدعاوى النشطة في إطار التمكين لازدواجية لغوية وعلمية مترافقة، وهو ما سيكون خدمة دون شك لمشروع التعريب في تلك الظروف، لأنه سيصل بالنهاية إلى إنشاء تكريس مدرسة جزائرية فاعلة في الترجمة من خلال تفعيل التوجه نحو الازدواجية اللغوية المدرسية.

لا ينكر أحد من الدارسين التميز الكبير والنوعي للمدرسة الجزائرية للترجمة (18)، والتي تلقت ضربة عنيفة من خلال عرقلة نشاط هذه المدرسة، التي نالت تقديراً واحتراماً عربياً وأوروبياً وأنجبت أسماء ذات شهرة عالمية رائدة على شاكلة: حفي بن عيسى، أبو العيد دودو، صالح دميري، عبد القادر زبادية، صالح خرفي وغيرهم، ولكن تلك الجهود لم تذهب هدراً باعتبارها قد نضجت وتمكنت بتراتها العلمي والتربوي، من أن تؤسس لتقاليد علمية متميزة في إطار هذه الازدواجية اللغوية المدرسية على مستوى الممارسات الإدارية والتربوية والاقتصادية والبيئية والإعلامية، والتي استفاد منها نظام التعليم في الجزائر استفادة قوية، وأبرز مؤشر على قوة هذا الحضور تلك النصوص التي كانت تزاد بها المقررات المناهج الدراسية في الجزائر، ومرة أخرى أثبتت هذه القرائن فشل المغالطة القائمة على اعتبار أن مشروع التعريب هو مشروع إقصائي وإزاحي وقمعي للغة الفرنسية وللثقافة الفرنسية العالمية، وبيئت الأيام بطلان هذه الفكرة البائسة.

- المسألة اللغوية أمام مطارحة التحرر من الاستعمار الثقافي:

التحرر من الاستعمار الثقافي (19) الذي تم رفعه خلال السنوات الأولى من الاستقلال كان يعني إحداث التوازن اللغوي والفكري والثقافي على الأقل، وهو حق من حقوق الشعب الجزائري، وإلا فما معنى الدخول في غمار حرب ضروس ضد الفرنسيين من دون التفكير في تحقيق تحرر من الاستعمار الثقافي، يعني هذا أن هناك صراعا وعداوة وإرادة قمع وقتل من جهة وإرادة صمود ومقاومة من جهة ثانية، فالحصيلة يجب أن تكون طبيعية إذا فرض المنتصر في الحرب فكره وموقفه وشروطه، وهذا ما فعله وطالب به الجزائريون، ومن بين مضامين هذه الحصيلة

هو التحرّر من الاستعمار وإقامة مجتمع متوازن، والتوازن اللغوي يقتضي إعطاء كلّ الاعتبار للغة العربية وإلغاء فكرة كونها لغة أجنبية في أرضها، فالتحرّر يفرض تبنيتها لغة وطنية رسمية للجزائر وخاصة في التعامل مع الدول الأجنبية. ظلت المطالب والمساعي بتحقيق هذا التحرّر من الاستعمار الثقافي قائمة ولكن في في الغالب ضمن مستويات أقل تموضعا وتأثيراً في الساحة السياسية وفي دوائر إصدار قرارات الدولة بهذا الشأن، نقصد بذلك أن حركة هذه المطالب ومساراتها ظلت متمثلة في جهود تلك القوى المثقفة والنخبة المتعلمة أكثر مما كانت مشروعا نابعا من قلب انشغالات واهتمامات السلطة آنذاك أو ناجم عن تفكيرها بخصوصه، فالسلطة كما قلنا كانت لها غايات من مشروع التعريب لاكتساب شرعية متهيئة جماهيريا من جهة وتحقيق توافق مع أهداف القيادة السياسية للثورة الجزائرية، فالسلطة لم تتخذ إجراءات سياسية سريعة وجذرية وثرورية حتى بالمعنى الفكري والمعنوي، لإعطاء شرعية لنفسها بنفسها دون انتظارها تنهياً من الآخرين في ضوء نتائج صراعات بينية.

في الجهة المقابلة للسلطة كانت المطالب تتراكم وتتلاحق وتطلب إعطاء المزيد من التقدير والحضور الرسمي للغة العربية والتفكير في جعلها لغة إدارية مثلما هي عليه اللغة الفرنسية وتمكينها من حظّ التوفر على التواصل الاتصالي في كلّ الوظائف والمناصب التي تمّ إبقاؤها واستغلالها بعد خروج الفرنسيين مثلما كانت تتمتع بها اللغة الفرنسية على الأقل خلال مرحلة الاستعمار كاملة، لكن النسيج السياسي العام الذي كانت تتشكل منه سلطة في تلك الفترة لم يكن مقتنعا كلّ الاقتناع بمضامين هذه المطالب، لذلك ظلّ المشهد يتميّز ببعض الخصائص، نتيجة تمسك السلطة بوعودها تجاه الطرف الفرنسي بحسن تسيير المرحلة الانتقالية بكثير من الليونة والتهذنة وضبط النفس وكبح جماح الطموحين.

لهذا كان تدخل الطرف الفرنسي واضحا في ضبط التوازن اللغوي والثقافي في المدرسة الجزائرية من خلال اللجنة الجزائرية الفرنسية المشتركة التي أشرف على جلساتها وإعداد التقرير النهائي **بيير كون Pierre Conn**، ولهذا احتضنت المدرسة الجزائرية مبكرا مشروع التوازن اللغوي والثقافي في شكل ازدواجية لغوية مدرسية متكافئة أو تميل قليلا إلى كفة اللغة الفرنسية، باعتبار أن التعليم التقني كان باللغة الفرنسية، وإقدام الفرنسيين على اقتراح برامج تبادل وتعاون في هذا المجال، وكانت رغبة الفرنسيين كبيرة في إبقاء اللغة الفرنسية محورية في النظام التعليمي بالجزائر وهو ما حصل بالفعل.

كما تمّ إحداث مثل هذا التوازن على مستوى إدارة الخدمات العمومية المحلية والذي أغلبها يتبع وزارة الداخلية وخاصة ما يتعلق بالأعمال الخدمية ذات الارتباط اليومي بالمواطن، وهو ما انعكس لاحقا بوجود جهود نوعية للاهتمام بالحياة البيئية ومتطلباتها وهو ما تمّ التكفل به لاحقا تحت عنوان مشروع **تعريب المحيط**، والذي تكفلت به الجماعات المحلية، وهو ما حمل في طياتها وجود تصوّر

لتنظيم وإدارة شؤون الحياة اليومية، وفي إطارها تم استحداث ما يشبه قاموس استعمال حياتي يومي لأول مرة موجّه بالأساس لتعريب المحيط من جهة ومن جهة ثانية الارتقاء بالاستعمال اللهجي الدارج اليومي من بساطته التعبيرية إلى لغة بيئية أكثر تنظيماً وأوثق ارتباطاً بفلسفة مشروع التعريب وهي موجهة بحسب ما تم إحداثه من تغييرات في نشاطات الجماعات المحلية.

أما النقطة الثالثة هنا فهو ما حصل على مستوى مختلف وسائل الإعلام بمختلف أنواعها، وهو القطاع الذي شهد وجود توازن شبه متكامل بين اللغتين العربية والفرنسية، لكن بالتطور والتنوع والتخصّص بدت العناوين باللغة الفرنسية أكثر عدداً ونوعية وحضوراً من العناوين الصادرة باللغة العربية، وظلّ الإعلام الصّادر باللغة العربية يعاني مشاكل قطاعية وتقنية، كما أنّ نفس الشيء من حيث التوزيع والحضور والتداول يمكن الوقوف عليه فيما يخص الإذاعة والتلفزة، حيث انفتحت الفضاءات الخاصة بهما أمام ازدواجية لغوية وثقافية تعكس طبيعة المرحلة، فكلاهما كانا يبيّنان باللغتين العربية والفرنسية.

تبقى البيئة السمعية - البصرية شاهدة على هذا التوازن، فالبث باللغتين موجود ومقتن، إما بإذاعات خالصة بلغة من اللغتين أو بإذاعات مزدوجة اللغة، أما على المستوى الأوسع فإنه بحكم التراكم ونوعية الإطارات ومحتوى سياسة التواصل، فإنّ كثيراً من المؤسسات الجزائرية الكبرى على اختلاف التخصص المهني والصناعي والتجاري، يميل إلى استخدام اللغة الفرنسية مباشرة.

- استشراف الواقع اللغوي في الجزائر:

الواقع اللغوي في الجزائر لا بد أن يتم فهمه في جزء كبير من فاعليته بإفراز الإرث الثقافي الاستعماري، هناك خوف من التقريط في اللغة الفرنسية المكتسبة وهناك خوف مقابل من تجربة اللغة العربية غير الممارسة رسمياً من قبل، وغير معترف بها لدى البعض، فقد صار جزء من المجتمع الجزائري وخاصة في المدن الكبرى ممن خالطوا الأوروبيين فيها، يعيشون فعلاً حالة من القطيعة التامة مع ميراث مجتمعهم الثقافي واللغوي، فالتخوف المزدوج تقف وراءه قوة تاريخية خاصة، تشكّلت وتكوّنت في حالة نفسية منضوية في إطار نوعي، وهي القوة التي تبلورت طيلة 132 سنة من التواجد الاستعماري.

من هذه الزاوية يجد مشروع التعريب شيئا من شرعيته عند مطارحته بعد العودة الثقافية واللغوية لتأسيس منهج استرجاع الأصول التي بإمكانها أن تربط الجزائري بفضاء انتمائه الحضاري، وتبعده عن أي صراع ثقافي أو لغوي، والسلطة بين هذا الموقع وذاك، حاولت أن تكون أكثر براغماتية وأكثر عقلانية، فلا هي ترفض مشروع التعريب ولا هي تقدّم له الدّعم اللازم ولا تخذل الدّاعين إلى فرض ازدواجية لغوية مدرسية منسقة ولا تضع في وجوههم موانع، ولهذا لم تكن الإجراءات الخاصة بالجانب اللغوي قوية وفاعلة.

- الامتياز الإداري للغة الفرنسية:

لظروف طبيعيتي وسياسية وموضوعية كثيرة ظلت اللغة الفرنسية لغة مرحلة العقد السادس من القرن العشرين بامتياز كبير واستمرت بهذا النسق لاحقاً، كما كان لعقود التعاون بين الدولتين دور كبير في حصول ذلك، وخاصة خلال سنوات هذا العقد وبعضاً من الذي يليه، كما أنّ البعد المعنوي كان حاضراً بقوة، وهو ما أعطى للغة الفرنسية منزلة قوية في الحياة العامة وفي الإطار العملي المباشر، وهكذا أبقت لنفسها حضوراً وهيبة في أكثر المؤسسات الفاعلة، أما مشروع التعريب فصار كأنه مشروعاً مؤجلاً لعدم توفر الكثير من الشروط والمعطيات الموضوعية وغير الموضوعية لنجاحه وترسيمه.

أما ما بقي قائماً بصفة متحركة فكرياً ومعنوياً هو الالتزام بأهمية الدفاع عن المشروع وإبقائه أملاً متحركاً ولو على المدى البعيد، لذلك فاللغة الفرنسية تحولت إلى قطب الحراك المركزي المتموضع بين مؤسسات الدولة السياسية من جهة ومؤسسات الحياة العامة من جهة ثانية، وعليه لم تحقق اللغة العربية ولا مشروع التعريب الخطوات المنتظر تحقيقها خلال تلك الفترة، لقد حالت الصعوبات دون تمكين مشروع التعريب تحقيق أهدافه المرجوة خلال تلك الفترة وبالسرعة والنوعية المأمولة.

لا يمكن الإقرار اليوم بأن عدم تحقيق مشروع التعريب أهدافه، يعني وجود خلل في تكوينه الفلسفي والفكري وبناءً على ذلك عدم قدرته على انتقاء واختيار الوسائل والأدوات المساعدة على تحقيق الأهداف، ذلك أنّ التعريب لا يمكن ويجب ألا يتمّ اعتباره مشكلة لغوية إطلاقاً، وإنما يجب النظر إليه ككيان بنوي مرتبط بلغة هي اللغة العربية وبتاريخ الذي هو تاريخ المجتمع الجزائري، وعليه فالنظر السليم هو الذي يقف أمام المشاكل التي اعترضته وأعاق حراكه، فالمشروع على الرغم من عدم توفر بعض الشروط وخاصة الإطارات المبدعة في مجاله، فليس مبرراً ولا مقبولاً الحكم عليه بأنه مشروع لم ينل قبولا ولا إجماعاً وطنيين، ولذلك نتساءل ببراعة: من هم هؤلاء الذين انسحبوا ومنعوا تحقق الإجماع الوطني بخصوصه وشأنه؟؟؟.

هنا تتدخل الولاءات السياسية والألوان الأيديولوجية للسياسيين لتخلط الأوراق وتتورط في حصول مغالطات تاريخية، إنه على أقل تقدير يجب الإشهاد بأن المشرفين على مشروع التعريب وصلوا إلى مستوى فكري سمح لهم بتحقيق شروط التأسيس الفعلي والعملي للهيكل العام لهذا المشروع، لذا فهم القائمون عليه أن موازين القوى لا تسمح لهم في أقصى الحدود إلا بضمان نشاط حراكي محدود، والتفكير في تحقيقه على مدى بعيد حالما تتوفر الإرادات وتنضج المواقف وتبرز القيادات الفاعلة في إدارته وتسييره.

لكن نتساءل مرة أخرى ما الذي حققه مشروع التعريب من نتائج في هذه الظروف؟؟؟؟ مشروع التعريب كان يخضع دائماً لتأثير معادلة العلاقة المتوترة بين

السلطة والمعارضة، وحالما تستتب الأمور على هذا الصعيد، يمكن للتعريب أن يجد خارطة حراكه الناجح، فما تحقق من المشروع لم يكن بتأثير من القائمين على المشروع - لنقص الإمكانيات والقوة السياسية - وإنما كان بسبب طبيعة الصراع و نتائجه.

بعض الأطراف كانت تجد في دعمها لمشروع التعريب - على غرار فعل السلطة - كسبا لمزيد من القوة التفاوضية وحصولا على ولاء جماهيري أوسع بتهيج العواطف الجياشة، فخدمتها للتعريب واللغة العربية محسوبة ومحسومة وكانت تخضع في الانخفاض والارتفاع لطبيعة ومدى تقديرها للنفع العام الذي ستنتاله من ذلك في مواجهة صراعات من جهات أخرى، وبحسب تقديرها أيضا لشدة الصراع وحدته ومخارجه، كانت تحدد موقفها الداعم للتعريب واللغة العربية.

بطبيعة المرحلة الجديدة كانت اللغة العربية جزءا من هذا الوجه الجديد للمجتمع ولهذا تحقق للغة العربية ما كان يمكن تحقيقه في مرحلة تاريخية كانت صفتها الغالبة هي الانتقالية والتدرج، فلا توجد إنجازات كبيرة في هذا المجال ولكن بالمقابل حصل شيء من التطور النوعي، لقد وجدت اللغة العربية سياقات جديدة يمكن لها أن تشكل نواة حضور فاعل، سيؤدي تراكمها إلى إتاحة الظروف والفرصة لتحويل الحضور إلى ارتقاء رسمي وارتفاع من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى.

هذا بحد ذاته يعدّ ضمانا معنويّة وأخلاقيّة تدفع نحو جعل الاندفاع نحو مشروع التعريب مهمة الجميع، ومن بين هذا الجميع إقبال السلطة على وضع قواعد حامية للمشروع وإحاطته بهالة فكرية تفضي بالاحتمال إلى تحويل التعريب إلى موقف رسمي لا يمكن التغافل عنه ولا إغفاله، يسمح من جهة من جعل الجهود الإنشائية البنائية متبلورة في تشكيلة إنهاء خط السير في سياق المطالبة والتحرك عن طريق الإلحاح والاحتجاج لإخراج السلطة والدخول في سياق آخر نوعي وسليم، كما يسمح من جهة ثانية بإبداء انشغال وتوجيه الأفكار والإرادات نحو تركيز أكثر بالبحث والتدقيق في الأسباب والعوامل التي جعلت خطوات الإنجاز حتى ولو كانت تلقائية تسير ببطء كبير وتراخي ملحوظ.

عدم اتخاذ الإجراءات ثم غياب قوة تسهر على تسريع انتقائها وتفعيلها ضمن مخطط تعريب وطني كامل، والسير نحو إيجاد حلول مؤقتة ترضي الجميع دون استثناء، بما في ذلك الطرف الفرنسي، لا تعدّ في الحقيقة حلا ولا ناجعة، بقدر ما إنها تحاول أن تضمن إجماعا سوريا بعيدا عن فحص القضايا وترتيبها بما يتناسب مع الحد الأعلى للمصلحة الوطنية، وضمان بقاء اللحمة الوطنية عند مستوى المعتقد الثوري، فعقل السلطة كان مبرمجا في مساحات أخرى للحسم في قضايا لا علاقة لها بالتعريب رغم أهميته الكبيرة.

لا يمكننا في هذا الصدد إلا أن نقدّم وجهة نظر تأخذ بعين الاعتبار أساسا ما توفر لدينا من معطيات علمية ودراسية بخصوص دراسة المسار التاريخي لمشروع التعريب والإلمام بسيرورته، لأن القصد أن نكون طرفا علميا وليس طرفا سياسيا،

إذ من شأن ذلك أن يدفعنا إلى اتخاذ موقف متعاطف تجاه طرف وموقف غير متعاطف تجاه طرف آخر، ولهذا كان تركيزنا أكثر على دراسة المشروع في حدود المسألة اللغوية وليس الأطراف والأشخاص الحاضرة والفاعلة في تلك الفترة، هذا يعني أننا نميل إلى تحديد المدخل المنهجي للدراسة من خلال العمل على وضع كل إجراء وكل هيئة وكل اتجاه وكل شخصية أو طرف في سياقه وإطاره الذي انتظم فيه، والحكم عندئذ على المشاريع والأفكار والشخصيات سيرتبط بطبيعة الظروف التي أنتجتهم وحرّكتهم، ولا نحمل هذه الأشياء والذوات ما ليس له علاقة بالظروف التي أنتجتهم وحرّكتهم.

أملنا أن يعرف ويفهم الجميع السياق والأهداف والإرادات التي ارتبطت بالمشروع الدراسي للمسألة اللغوية في الجزائر الذي أشرف عليه الخبير **بيير كون Pierre Conn** والتي سّيرت الملف بالطريقة التي رأتها الأطراف المعنية مناسبة للواقع الجزائري العام، وإذا استطعنا أن نضع كل شيء في إطاره ومقامه وسياقه الدقيق، نكون بذلك قد نجحنا في تحديد ملامح وخصائص الأشياء والذوات والوصول إلى رسم حدود خارطة كل مجال ومعرفة درجات الحراك السائد ومعرفة خطوط التماس الصغرى والكبرى، لهذا نقول بأن التقرير الدراسي الذي وضعه الخبير **بيير كون** جاء ليبحت عن بديل ثقافي لفتح النقاش حول المسألة اللغوية في الجزائر ومحاورة أصحاب مشروع التعريب انطلاقاً من واقع المدرسة الجزائرية، والذي يكون بمضمون ووسائل تربط السياق ضمن مخطط الازدواجية اللغوية المدرسية.

لهذا تمّ التركيز على نظام التعليم ومكوناته ولكون أنّ هذا الجانب قد تحقق، فمعنى ذلك أن مشروع التعريب أو إدماج اللغة العربية في نظام التعليم الرسمي ظلّ يخضع لمقاييس ومعايير تحمي اللغة الفرنسية وتحافظ على حضورها الفكري والتربوي والثقافي، لكون أن أعضاء اللجنة التي أشرف عليها الخبير **بيير كون** وكثير من الفاعلين، ظنوا أن التحرّر من الاستعمار الثقافي، يعني إقناع الرأي العام بأن إدراج مشروع التعريب في مسار قمعي إقصائي يزيح اللغة الفرنسية نهائياً لتحلّ اللغة العربية محلّها، هناك فرق كبير بين أن تكون الازدواجية التعليمية تحمل هدفاً خاصاً يقوم بعملية الاستبدال الثقافي وخلق نوع من تحصين لغوي - ثقافي مفترض، وبين أن تكون الازدواجية اللغوية حاجة علمية وبيداغوجية يحتاج إليها المعلم والمتعلم بواسطة من الوسائط اللغوية المتاحة لاكتساب العلم والمعرفة.

نحن نعتبر أن فشل الازدواجية اللغوية المدرسية في الجزائر يرجع إلى كون أن من وضعوها وأشرفوا عليها، إنما فعلوا ذلك كذلك لإبعاد بقية اللغات الأجنبية من الحضور في الفضاء التعليمي الجزائري، وأنهم كانوا بعيدين عن فهم أبعاد المسألة اللغوية في الجزائر، حيث كان بالإمكان التفكير من البداية وضع مخطط علمي متكافئ للانتقال من الازدواجية اللغوية المدرسية إلى التعدد اللغوي، وها هي الجامعات الجزائرية اليوم تعاني من فقر إتقان الطلاب في فن تعلم

واستعمال اللغات الأجنبية واستعمالها، وقد أضاعت الجامعة فرصا كبيرة ببقائها واستمرارها في ضبط علاقاتها العلمية والبيداغوجية ضمن هذه العلاقة الباهتة القائمة على الازدواجية اللغوية وحسب، بينما الطالب في الجامعات الفرنسية - على سبيل المثال - مدفوع لإتقان اللغات الأجنبية واستعمالها المكثف.

هذه نتيجة ومفارقة من مفارقات سنوات العقد السادس، الدولة الجزائرية كما بقية النخب فيها على اختلاف مشاربها ساروا جميعا في إطار اعتبار الازدواجية اللغوية مكسبا يجب الحفاظ عليه واعتباره خياراً علمياً وبيداغوجياً لازماً، ولم يشذ أحد عن هذه القاعدة، والانطلاق بذلك كان من مرحلة التعليم الابتدائي وقد أبانت الإجراءات الإصلاحية لسنة 1968م عن وجود تفكير مرحلي تدريجي في اعتماد التوازن التقريبي بين اللغتين.

استعمال اللغة العربية من ابتداء من سنة 1968م السنتين الأولى والثانية، لينشأ التجانس والتشاكل بين اللغتين ابتداء من السنة الثالثة ابتدائي إلى المراحل الأعلى، وخاصة على مستوى التخصصات التقنية والعلمية والتطبيقية في المدارس الثانوية أو المتاقن الثانوية، التي برزت فيها فعليا قاعدة التوازن بين اللغتين واحترام الازدواجية أو الميل بسبب التخصص إلى اعتماد اللغة الفرنسية أكثر من اللغة العربية، وهناك من فهم أن حضور اللغة الفرنسية القوي ضمن هذه الازدواجية إنما كان ضرورة من الضرورات التعليمية لكون أن اللغة العربية التي تقولت في مشروع التعريب تمثل مشكلة لغوية، لكن التطبيق البيداغوجي للغة العربية جاء بعكس مضامين هذه المغالطات.

هناك شيء ملفت للنظر هنا وهو ما يتعلق بلغة تعليم العلوم التقنية والتطبيقية، التي تتم باعتماد لغة فرنسية، فنحن من حيث المبدأ لا نمانع ولا نرفض ولكن نتساءل: هل الاتجاه نحو جعل اللغة الفرنسية لغة العلوم التقنية والتطبيقية والعلمية في مختلف المراحل التعليمية، يرجع إلى كون أن اللغة الفرنسية لغة هذه العلوم، أم أنه اتجاه للتكيف مع المعطى اللغوي للإنتاج العلمي والمعرفي العالمي؟؟ إذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يتم الانتقال لحد الآن فيما يخص لغة التعليم من الازدواجية اللغوية أو الواحدية اللغوية (لغة العلوم التقنية والتطبيقية) إلى التعددية اللغوية إذا كان الغرض الرفع من شأن المدرسة والجامعة في الجزائر؟؟.

يمكن في بعض الأحيان أن نفهم الصراع في المجتمع على أنه استبطان لقضايا ومحاور حساسة غير معلنة، فقد يبدو على أنه مرتبط باستحقاقات ظرفية أو برغبة في تحقيق تسوية سياسية، أو لفرض آراء وأفكار متشعبة بقيم وأيديولوجيا معينة، فالبعض يريد التبرير لفكرة الازدواجية التاريخية للغة، بحكم أنها ميراث تاريخي ثابت لا يمكن القفز عليه، في حين أن العامل التاريخي يؤكد رسمية اللغة الفرنسية وحرمان اللغة العربية من ذلك، ولا يتم الاتجاه نحو إعطاء تبرير أكثر واقعية وعقلانية للازدواجية.

هناك تخوّف من الفشل عند حصول عرض موضوعي للظاهرة، لكونه يكشف في الواقع عن عوز كل المقاربات التي تم تشكيلها لطرح وعلاج المسألة اللغوية، وهناك من يدفع بالأقوال وبالأفعال إلى التأكيد على أنّ الازدواجية اللغوية هي لازمة من اللوازم السياسية ويجب الإقرار بها على هذا النحو، باعتبار أن الجزائر جزء من فضاء متوسطي يتعامل باللغة الفرنسية فقط، في حين أن هذا التدرّج يخفي في الواقع وجود نزعة للدفع بالسلطة إلى الانضمام في المجموعة الفرانكفونية المتوسطة ولم يكن العامل الدبلوماسي هو الداعي الحقيقي لذلك.

بالموازاة يتمّ التخويف من القوميين العرب وحركة البعث وما شاكلها من مغالطات، وكأنّ هؤلاء هم من يمثلون الميراث الثقافي والحضاري للغة العربية، وأنّ الجزائر لا تمثل شيئا في هذا الميراث، بدليل عدم وجود أيّ حراك نحو الاهتمام بإحداث تعليم تقني مزدوج اللغة على مستوى التعليم التقني الجامعي، وهو ما يعني وجود تصوّر بأنّ اللغة العربية لا مكان لها في التعليم التقني الجامعي ولا يمكن أن يعتدّ بها في تطوير الإنتاج العلمي الجامعي خارج دائرة العلوم الاجتماعية والإنسانية، إذن هناك خارطة واضحة للمعالم للتوزيع الجغرافي اللغوي في الجامعة الجزائرية تكرّس كواقع لا يمكن أن يتغيّر.

الذي نلاحظه في هذا المجال أن الازدواجية اللغوية تفقد ازدواجيتها وتبدأ في الخروج من دائرتها كلما ارتقينا تقدما من التعليم الابتدائي إلى التعليم الجامعي، لتتحول اللغة التعليمية إلى لغة واحدة وهي اللغة الفرنسية وتتغني معها اللغة العربية نهائيا، في حين يبقى المجال التعليمي الذي يعتمد اللغة العربية ضيقاً ويتحدّد حصريا في التخصصات الأدبية وشيء من التخصصات النفسية والاجتماعية والإنسانية، وهو أمر غير مقبول كذلك من الناحية العلمية لأنه يفرض على طالب العلم فيها أحادية اللغة وهو ما يمنعه من الانفتاح على مصادر العلوم والمعارف باللغات الأخرى، وهذا وجه آخر من أوجه المغالطة التي سرّبت وسوّقت بكثير من التسيب والعبثية، فالتعريب لم يكن يقصد به اللغة الواحدة التي تقصي اللغات الأخرى، وإنما هو ضرورة ضمان الحضور اللغوي العربي إلى جانب اللغات الأخرى، بعد أن كان مغيبا ومقصيا خلال مدة الاستعمار الفرنسي للجزائر.

هكذا تمّ وضع تقسيم فضائي وجغرافي خاطئ ومعوّز في اعتماد طبيعة اللغات في التعليم العالي بالجزائر، فالتخصصات التكنولوجية في الجامعات الجزائرية تعتمد اللغة الفرنسية كلغة تعليم، لكن الشكل المطروح أمامها هو أن أغلب الطلبة يجدون صعوبة في إتقان اللغة الفرنسية العلمية المعتمدة في التعليم الجامعي التقني، لكونهم ونتيجة غياب ضبط دقيق للتحصيل اللغوي يجدون أنفسهم محرومين من ذلك فيما سبق من مراحل التعليم من اكتساب لغة أجنبية علمية متكاملة، وهناك بعض الاستثناءات الخاصة ببعض التخصصات التكنولوجية التي تمثل فيها المواد المدرّسة باللغة العربية نسبة متواضعة للغاية.

- الهوامش والإحالات:

- (1) من بين طلائع الدراسات العربية التي تناولت جوانب هذه الوضعية اللغوية - الثقافية في الجزائر، دراسات فؤاد الشهابي ويونس درمونة وساطع الحصري
- (2) انفرد الباحث والأستاذ الجامعي **عبد الرحمن بوزيدة** بإعداد دراسة علمية لنيل شهادة دبلوم الدراسات المعمقة سنة 1976 حول موضوع أيديولوجية المعلمين، حيث تناول فيها ظاهرة المفرنين والمعربين في نظام التعليم وتأثيراته في تشكيل بنية لغوية علمية.
- (3) راجع كتاب الأستاذ والباحث عثمان سعدي: التعريب في الجزائر، مطبعة النهضة العربية، بيروت، 1962.
- (4) محمد مصايف: **في الثورة والتعريب**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص 61.
- (5) في الواقع نجد الباحثة والأستاذة الجامعية خولة طالب الإبراهيمي من أبرز الذين أثاروا نقاشا علميا موسعا حول المسألة اللغوية في الجزائر، وهنا يمكن مراجعة كتابها:

Les Algériens et leurs langues

- (6) عبد القادر جغلون: **تاريخ الجزائر الحديث - دراسة سوسiolinguistique**، ترجمة فيصل عباس، بيروت، دار الحداثة، 1981، ص 238، أحمد طالب الإبراهيمي: من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1962 - 1972م، ترجمة حنفي بن عيسى، الجزائر، ش.و.ن.ت، ص ص 99-102، 167-189،
- (7) Daniel Guerrin : **l'Algérie qui se cherche** ; Paris ; Edition Présences Africaine ; 1964 ; 76.
- (8) تقتضي الأهمية العلمية لهذه الدراسة والدراسات التي تهتم بالمسألة اللغوية في الجزائر ومختلف القضايا ذات الطابع الثقافي العودة إلى التقارير والوثائق والكتب التي تركها أو نشرها سفراء فرنسا في الجزائر من سنة 1962م إلى غاية سنة 1971م.
- (9) Cf programmes d'enseignement élémentaire et directives pédagogiques, Alger, Publications du ministère des enseignements primaire et secondaire, IPN, l'année scolaire 1974-1975.
- (10) le groupe de l'I.E.D.E.S : **la politique scolaire en Algérie**; in l'Algérie de demain; p29،
- (11) يعتبر أحمد الخطيب من بين أكثر الباحثين في الجزائر من ركّز اهتمامه على متابعة الوضعية التاريخية للمسألة اللغوية في الجزائر، عبر العديد من مقالاته وكتبه
- (12) كان الباحث الفرنسي **دانيال فيران** من الذين تناولوا بإسهاب كبير واقع المسألة اللغوية وقضايا أخرى، ومنها على الخصوص قضية الاستبدال اللغوي، وقد ضمّن بعض أفكاره

في كتابه الجزائر التي تبحث عن نفسها **l'Algérie qui se cherche** فالجزائر كما يقول **دانيال جيران Daniel Guerrin** هي نفسها الجزائر التي كانت فرنسا تبحث فيها وتبحث عنها لربط اتجاهات المرحلة الانتقالية الجديدة والتي كانت تبدو لها هشة ومتوترة. (13) من المهم عليهما وفكريا ودراسيا العودة بالدراسة المركزة لفكر وجهد السفراء الفرنسيين في الجزائر خلال العقد السادس، فهو مما يساعد على إعادة قراءة وضبط تاريخ مختلف القضايا الحاسمة في الجزائر المعاصرة.

(14) التقرير الفرنسي الذي أشرف عليه عالم الاجتماع الفرنسي **بيير كون Pierre Conn**، امتد نظرياً حسب ما يبدو من دفتر شروط التقرير من شهر نوفمبر 1964م إلى غاية شهر فبراير 1965م، ويأتي عمل البعثة في إطار تنفيذ مضامين البرنامج الموسع للمساعدة التقنية **Programme Elargi d'Assistance Technique (PEAT)** وهو البرنامج الذي ترعاه إداريا وماليا منظمة اليونيسكو، والتي بالفعل صدر التقرير باسمها وتحت إشرافها، وهو مسجل في أرشيف البرنامج الموسع تحت رقم **WS/0865/64-SS**، وتم كذلك إيداع التقرير وأعمال اللجنة التي أشرف عليه عالم الاجتماع الفرنسي لدى مصالح التربية الخاصة بالخبراء وأعمال التقييم وفق الصيغة التالية **EPTA/SS/Consultant** مع إرفاقه بتأشيرة خاصة فوق التقرير "توزيع محدود" **Distribution limitée**

(15) **روبير أرنو Robert Arnaud** اختصاصي فرنسي كبير في شؤون الجزائر ومنطقة الساحل ثقافيا ولغويا ودينيا، كان يقيم خلال الفترة الاستعمارية بالجزائر وكان قد ولد بها سنة 1878م، مات مقتولا في إحدى القرى الموريتانية، وعمل جنبا إلى جنب مع المستشرق الفرنسي **زافيي كوبولاني Xavier Coppolani**

16 Abdullah Cheriet : **Opinions sur la politique de l'enseignement et de l'arabisation**; Alger; SNED.1983. pp 37 ; 42)

17 يعتبر الأستاذ **الهاشمي التيجاني** من بين الجامعيين القلائل الذين درسوا تاريخ جمعية القيم وتتبع تفاصيل حركتها ونشاط مؤسسيها، وقد جمع عنها الكثير من الحوادث والتواريخ ورافق نشاطاتها من البداية إلى النهاية، العودة إلى تراث هذا الباحث تسمح لنا من اكتساب معلومات جديدة عن الجمعية.

18 تحدث الأستاذ الجامعي **عبد الرحمن الحاج صالح** بكل إسهاب وألم عن التجربة المرة التي رافقت إغلاق المدرسة (المعهد) الجزائري للترجمة، معتبرا ذلك جزءا من مخطط يهدف إلى منع تحويل اللغة العربية إلى لغة علمية بالجزائر.

19 للحصول عن تفاصيل ضافية حول مشروع التحرر من الاستعمار الثقافي، يحسن مراجعة ما كتب الوزير أحمد طالب الإبراهيمي وخاصة: **Ministère de l'éducation nationale : l'éducation au service de la nation**; Alger; IPN; 1966

حقائق وآليات وقاية الشباب من المخدرات

في المجتمع الجزائري

الدكتور طاهر بوشلوش قسم علم الاجتماع- جامعة الجزائر3

مقدمة: أصبحت ظاهرة تعاطي المخدرات قضية ذات اهتمام عالمي، حيث تنتشر حاليا وفي معظم المجتمعات سواء الغنية منها أو الفقيرة، الشمالية أو الجنوبية على حد سواء، وبين مختلف الشرائح الاجتماعية ولاسيما فئة المراهقين الشباب، وبذلك أصبحت ظاهرة تعاطي المخدرات تتخطى الجهود المحلية للدول، ومن الصعب تصور آثارها المدمرة على تلك المجتمعات التي تعاني أساسا من عدة مشكلات داخلية مثل الفقر والبطالة والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وعليه فإن تحليل هذه الظاهرة وتداولها في المجتمع لا يوجب التركيز على فهم وتحليل العوامل الداخلية فقط، بل والعوامل الخارجية أيضا، فهناك عولمة المافيا الدولية والجريمة المنظمة العابرة للقارات التي ساعدت في غسيل الأموال والتهريب وتجارة الأعضاء وسياسة الجنس، وتدر هذه الجريمة المنظمة والمعوّلة أرباحا طائلة، ويصيب الشباب من ذلك النصيب الأكبر من المعاناة والضرر، حيث يتم اصطياد بعضهم من قبل مافيا المخدرات.

إنه لمن المثير للدهشة أن يقتصر طرح قضية المخدرات على من يتعاطونها من الشباب مع تغافل دور المافيا، وهنا تبرز الحاجة إلى خلق حصانة خلقية ومجتمعية عالية جدا لمكافحة هذه الآفة الخطيرة على المجتمعات ولاسيما النامية منها.

إن المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات العالمية، هو الآخر لم يسلم من هذه الآفة الخطيرة، إذ تفشت ظاهرة تعاطي المخدرات وبين شرائح اجتماعية مختلفة لاسيما شريحة الشباب، حيث ظهرت على السطح وبصورة مفاجئة في السنوات الأخيرة، وتعرف تزايدا مستمرا من سنة إلى أخرى وبشكل متفاقم سواء من حيث التعامل مع عالم المخدرات كالمتاجرة والترويج والتهريب، وهي كلها تعتبر جرائم يعاقب عليها القانون، هذا على الرغم من كون المجتمع الجزائري مجتمع غير منتج للمخدرات وغير مصنع ولا مصدر لها، وليس له تاريخ في تعاطي المخدرات، إلا أنه لم ينج هو الآخر من هذه الآفة الاجتماعية الخطيرة.

إذن ما العمل وما هي الحلول التي يمكن طرحها لمعالجة مشاكل تعاطي المخدرات والانحراف بصفة عامة لدى شرائح المجتمع، وبخاصة شريحة الأطفال والشباب في مجتمعنا؟ وكيف يمكن تحصين هؤلاء الأطفال والشباب ووقايتهم من هذه الآفة الخطيرة؟

من هذا المنطلق تمثل الوقاية وأبعادها في نظرنا أحد الحلول الهامة والحيوية في هذا السياق، لأن الحيلولة دون وقوع الفعل الإجرامي والحيلولة دون بروز الشخصية الإجرامية أو الشخصية الانحرافية، يتوقف على الوقاية، لأنها تمثل أهدافا وأبعادا دفاعية ووقائية بدلا من كونها تمثل عقوبات ذات أهداف وأبعاد ردعية محضة، ذلك أن الوقاية من المخدرات ترتبط أيضا بالقدرة على الفهم الحقيقي للعوامل المجتمعية والشخصية الدافعة لتعاطي المخدرات، وفي ضوء ذلك نستطيع تحديد الوزن النسبي للأسباب الأساسية، التي تساهم في ازدياد حدة الظاهرة في المجتمع الجزائري، وبالتالي فإن التحليل السوسيولوجي للعوامل والأسباب المؤثرة والمساهمة في انتشار الظاهرة، يعد خطوة أولى في تقييم السياسات المطبقة من طرف الدولة للوقاية من تعاطي المخدرات، بالإضافة إلى ذلك فإن استعراض بعض الحقائق والتقارير والمعطيات، يعد خطوة أساسية يتم في ضوءها تصور آليات العمل لوقاية هؤلاء الشباب من مخاطر المخدرات والانحرافات السلوكية بصفة عامة، وعليه فإن السؤال المطروح هنا هو:

من يقوم بجهود الوقاية ومعالجة الانحراف وتعاطي المخدرات والجريمة لدى الشباب الجزائري؟ هل الدولة أم المجتمع؟ أم الأفراد أم المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية على اختلاف أنواعها؟ وما هي الفئات الأكثر تعرضا للتعامل ولتعاطي المخدرات؟ وما هي آليات العمل لوقاية هؤلاء الشباب من مخاطر المخدرات والانحرافات السلوكية بصفة عامة؟ وما هي العوامل والأسباب المساهمة في انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات وبين شرائح مختلفة من شبابنا؟ في ضوء ما سبق، سنقوم بمعالجة هذا الموضوع من خلال عدة محاور أساسية نوجزها كالآتي:

المحور الأول: مفهوم الوقاية أبعادها وطرقها.

المحور الثاني: نستعرض فيه بعض الحقائق عن المخدرات في العالم وفي بعض البلدان العربية.

المحور الثالث: نتناول فيه بعض المعطيات المتاحة من الواقع الجزائري عن مدى انتشار وتعاطي المخدرات.

المحور الرابع: نتناول فيه بعض آليات العمل لوقاية الشباب من مخاطر المخدرات والانحرافات السلوكية بصفة عامة.

أولا: مفهوم الوقاية من الجريمة والانحراف بما فيها المخدرات.

يعد مفهوم الوقاية من الجريمة **crime prevention** من المفاهيم الحديثة في العلوم الاجتماعية والتي يشوبها الكثير من الغموض وسوء الفهم، على الرغم من أن هذا المفهوم يستعمل كثيرا، وهناك تعريفات كثيرة لم يتفق العلماء والباحثون على تعريف معين لها عبر الزمان والمكان، وفي هذا السياق يعرف "طالب أحسن" الوقاية من الجريمة على أنها " تلك الجهود التي تهدف إلى الحيلولة دون وقوع

الجريمة أصلا، أي أن المجتمع لا ينتظر حدوث الأفعال الإجرامية حتى يتحرك لمكافحتها أو محاربتها بل يهدف إلى الحيلولة دون وقوعها أصلا".¹ كما يعرف "بدر الدين علي" الوقاية من الجريمة بأنها "عبارة عن طرق وأساليب للوقاية من الجريمة التي تتخذها الدولة أو أي جهد تقوم به الدولة والمجتمع معا من برامج واستراتيجيات لمنع الجريمة قبل وقوعها، وكذلك قيام الأفراد والمؤسسات الرسمية بكل ما من شأنه أن يساعد على تحديد الظروف والعوامل الاجتماعية التي تساهم أو تشجع على ارتكاب الجريمة"²، ويعرفها المختص الكندي ارفن وولر **Irvin woller** بأنها " كل عمل يؤدي إلى التقليل أو التخفيف من معدلات الجريمة"³، ويذهب المختص الفرنسي **جلبير Gilbert** إلى أن الوقاية من الجريمة يجب أن تكون متعددة الأوجه وملائمة للمحيط، وقبل كل شيء يجب أن تكون مستمرة ومتجددة على الدوام⁴ ، أما **العوجي** فيعرفها على النحو التالي: "الوقاية من الجريمة هي مجموعة من التدابير والإجراءات للوقاية من الجريمة من خلال التوجيه التربوي للأفراد والتأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعبر سياسة إنمائية للأفراد"⁵.

دعم مؤسسي عالمي لمحاربة المخدرات

أصبحت ظاهرة تعاطي المخدرات قضية ذات اهتمام عالمي، حيث تنتشر حاليا وفي معظم المجتمعات سواء الغنية منها أو الفقيرة، الشمالية أو الجنوبية على حد سواء، وبين مختلف الشرائح الاجتماعية ولاسيما فئة الشباب، لذلك فإن طرق الوقاية والعلاج تعد أيضا على هذا الأساس، مسألة خارجة عن نطاق الحدود الضيقة للدول والمجتمعات، لذلك أصبحت هناك حاجة إلى دعم مؤسسي عالمي، حتى تصبح أجهزة المكافحة أكثر فعالية وأن تأخذ في حساباتها الهوية الكبيرة بين الدول الغنية (دول الشمال) والدول الفقيرة (دول الجنوب)، تلك الهوية التي تعتبر في نظر بعض الباحثين من بين أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار المخدرات واتساع دائرتها، لذلك فعلى الدول كافة أن تسعى لتضييق هذه الهوية ومساعدة الدول الفقيرة على تنمية نفسها وزيادة مواردها ووضع حد لزراعة المخدرات.⁶

ثانيا: بعض الحقائق حول المخدرات في العالم وفي بعض البلدان العربية

إن من يستعرض الدراسات المتاحة حول المخدرات وهي كثيرة ومتنوعة، والتي عقدت من أجلها العديد من الندوات والمؤتمرات عبر المستويات المختلفة المحلية والإقليمية والدولية، يمكنه التعرف على عدة حقائق هي كما يلي:

1- يرتبط انتشار المخدرات بقضايا الصراعات الدولية، حيث يمكن دعم قوى عظمى لأحد أطراف النزاع في بعض المناطق، وكثيرا ما يكون التغاضي عن زراعة المخدرات وصناعتها وتجارتها أحد وسائل هذا الدعم دون الأخذ بعين الاعتبار مخاطر انتشار هذه السموم بدول العالم.

2- غدت المخدرات وسيلة من وسائل الحرب الباردة والجاسوسية بين الدول مما يشكل خطورة على بعض الدول لاسيما الفقيرة منها.

3- أظهرت الدراسات أن المخدرات هي صورة من صور الغزو الاستعماري، وأن هناك ارتباطاً وثيقاً يبين انتشار المخدرات في كثير من بلدان العالم الفقيرة، وبين الأساليب الاستعمارية، لذلك فعلى الدول أن تعي أن الحرب ضد المخدرات هي شكل من أشكال الحرب ضد الاستعمار والاستغلال الخارجي، وذلك من خلال منع زراعة المخدرات في أراضيها والوقوف بجد وصرامة أمام مهربها إلى داخل أراضيها، وعدم تشجيع صناعاتها وتجارتها وهذا من شأنه إضعاف البعد الاستغلالي والاستعماري .

4- تؤكد الكثير من الدراسات حول طرق الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات، على عوامل هي في معظمها ثقافية، حيث يرى **Ernest Sheid** **شيد إرنست** في دراسته عن طرق حديثة للوقاية من المخدرات والمواد المسكرة، أن هناك عوامل أربعة للوقاية من المخدرات تتمثل في:

- التربية والثقافة - التشريع وسن القوانين - فرض القانون وتنفيذه

هذا وي طرح **جیل دای Gilles Dey** سؤالاً أساسياً وهو: لماذا يتعاطى الناس المخدرات؟ ثم يجيب على السؤال نفسه، حيث يرى أن الفقر الروحي الناشئ عن انهيار القيم والمعتقدات والتفكك الأسري وانحلال المجتمع وغياب العناية والاهتمام التي تشكل حلقة أساسية وجهاز دعم للجنس البشري، كما يرى أن المدمنين للمخدرات والمتعاطين لها هم اليائسون من حياتهم والمشرّدون والمنبوذون والجّيع والبائسون، وعلى الرغم من ذلك فإن الفقر الروحي يبقى هو الأساس في نشأة سلوك التعاطي وبالتالي الإدمان.

5- بالنسبة إلى العالم العربي تشير معظم الدراسات التي أجريت في مجال دراسة تعاطي المخدرات أن الواقع العربي حالياً يختلف عنه قبل ثلاثين سنة، كما أنه يختلف عما كان عليه من قبل بضع سنوات من حيث سعة الانتشار في مجالات الزراعة والاتجار والتعاطي، فالمخدرات تنتشر بصورة واضحة لدى فئات الشباب، وبخاصة طلاب المدارس والجامعات.

6- غدت بعض الدول العربية من الدول التي تزرع فيها أنواع متعددة من المخدرات مثل الحشيش والأفيون والقات وغيرها، إلى الدرجة التي أصبح البعض يحول بعض المحاصيل الزراعية الأساسية في بلاده من زراعة تقليدية إلى زراعة المخدرات، مثل ما يحدث في اليمن وفي مصر على سبيل المثال، حيث أصبحت سيناء مصدراً رئيسياً للمخدرات بعد القيود التي فرضتها لبنان على زراعة القنب والخشخاش.

جاء في تصريح لرئيس دائرة مكافحة المخدرات في وزارة الداخلية المصرية خلال المؤتمر الذي عقد حول مكافحة المخدرات، أن الأجهزة الأمنية ضبطت خلال عام **1994** في صحراء سيناء **138** مليون غرسة قنب و **7** ملايين غرسة خشخاش، وأضاف أن هذه الزيادة ترجع إلى أن كمية المخدرات التي ينقلها مهربو المخدرات في مصر من لبنان قد انخفضت بشكل ملحوظ نتيجة القيود التي فرضتها لبنان عام **1993** على زراعة القنب والخشخاش في سهل البقاع شرق لبنان.

هذا وتعتبر مصر من البلدان المستهلكة للمخدرات بأنواعها المختلفة، ويأتي معظمها عن طريق التهريب البحري عبر سواحلها وموانئها المطلة على البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليج قناة السويس، والبري عبر حدودها الشرقية والغربية والجنوبية، والجوي عبر مطاراتها المختلفة⁷، كما احتلت المغرب ولا تزال المرتبة الأولى كمورد رئيسي للحشيش في العالم وهو ما جعل مادة الحشيش الأكبر انتشارا وبيعا في المغرب.

كما تعتبر تونس معبرا مهما لتجارة المخدرات، خاصة القنب الموجه إلى أوروبا من مناطق الإنتاج في المغرب والتي تمر عبر الجزائر، كما تشير التقارير المقدمة إلى الأمم المتحدة إلى زيادة واضحة في الاتجار في الهيروين من ليبيا إلى تونس⁸.

ثالثا: بعض المعطيات المتاحة عن الواقع الجزائري من انتشار وتعاطي المخدرات حتى يمكن الوقوف على الواقع الجزائري من انتشار وتعاطي المخدرات، لابد من استعراض بعض المعطيات المتاحة عن الجريمة والانحراف لدى الشباب بما فيها تعاطي المخدرات:

فيما يتعلق بالانحراف والجريمة

كشفت مصالح أمن ولاية الجزائر العاصمة في حصيلة تقييمية لسنة 2008، أنه تم تسجيل 34 ألف جريمة بالعاصمة وحدها، وتتنوع هذه الجرائم في سرقة السيارات والهواتف النقالة وجرائم القتل والاعتداءات على الأصول، وأن أغلب هؤلاء المتورطين هم من الشباب والمراهقين والأطفال، ويتراوح سنهم مابين أقل من 18 سنة و30 سنة، هذه بعض الحقائق الجزئية فقط⁹.

فيما يتعلق بحقائق خاصة بالمخدرات

تشير إحصائيات مستقاة من الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدmanها، إلى أن ظاهرة المخدرات عرفت اتجاها خطيرا خلال السنوات الأخيرة، حيث انتشرت بين فئات عريضة من الأطفال والشباب، وهما الفئتان الأكثر حيوية ونشاطا في المجتمع، وتشير بعض الإحصائيات الصادرة عن مصالح الأمن في قضايا تتعلق بالمخدرات، أنه تم ضبط 933 كغ من المخدرات سنة 1985 ليرتفع خلال سنة 1990 إلى 6042 كغ، وبلغ سنة 1985 عدد الأشخاص الموقوفين 1050 شخص ليرتفع العدد إلى 8612 شخصا سنة 1990.

عدد القضايا المتمثلة في التعاطي والتهريب والحياسة والاستعمال والزراعة

شهدت سنة 1990 تحولات خطيرة في النسب المتعلقة بهذه الظاهرة، حيث سجل فيها التعاطي المركز الأول، ثم يأتي بعد ذلك التهريب ثم أخيرا الحياسة، كما سجلت الزيادة في أنواع أخرى من القضايا الملحقة بهذا مثل التجارة غير المشروعة، ليصل عدد القضايا فيها سنة 1991 إلى 2983 قضية ومن بينها تم القبض على 4360 شخصا متهم¹⁰.

عدد المتورطين في قضايا تتعلق بالمخدرات.

حسب حصيلة أولية صادرة عن مصالح الأمن حول عدد المتورطين في قضايا تتعلق بالمخدرات، بلغ عدد المتورطين في مختلف قضايا المخدرات **59804** متورطا مابين سنتي **1994** و **2001**، من بينهم **62.91%** من فئة البطالين، وقد سجلت على مستوى وزارة العدل الجزائرية **412** قضية مرتبطة بجرائم المخدرات سنة **2002**، وفي سنة **2003** سجلت **516** قضية ونسبة تقدر بـ **22.1%**، في هذا السياق أشار مدير التعاون الدولي في الديوان الوطني لمكافحة المخدرات إلى أن الأجهزة الأمنية قد صادرت **2541** كلف من القنب الهندي خلال النصف الأول من سنة **2006** كما أضاف قائلا : أن الجزائر بعد أن كانت ممرا للحشيش الآتي من الحدود الغربية باتجاه الشرق الأوسط، صارت اليوم سوقا استهلاكية واسعة تنتشر فيها مختلف أنواع المخدرات.¹¹

من جهة أخرى يشير مدير دراسات التحليل والتقييم التابع للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماها، إلى أنه قد تم ضبط **6** أطنان من القنب الهندي سنة **2002** ليرتفع إلى **8** أطنان سنة **2003** بزيادة نسبتها **32.2%**، ويضيف قائلا: أن ظاهرة المخدرات عرفت اتجاها خطيرا في السنوات الأخيرة، إذ انتشرت بين الذكور والإناث وهي تمس فئة الشباب الذين يتراوح سنهم مابين **19-53** سنة، بنسبة **81%**.¹²

كما كشف تحقيق صادر عن الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث في الجزائر أن **48%** من طلاب المدارس الثانوية بالعاصمة يتعاطون أنواعا مختلفة من المخدرات كما ذكر التقرير أن **86%** من أفراد العينة تتراوح أعمارهم مابين **15-20** سنة وأن **62%** ينتمون إلى طبقة متوسطة.¹³

بالنسبة لزراعة المخدرات

أما بالنسبة إلى زراعة المخدرات في الجزائر، تشير بعض التقارير الأمنية في هذا السياق أنه تم اكتشاف **8530** عملية لزراعة المخدرات على مستوى **8** بلديات عبر الوطن، حيث تم ضبط **34** مزرعة، واستنادا إلى محققين تم تحويل مستثمرات فلاحية تقع في أماكن معزولة عن أعين المراقبة إلى زراعة المخدرات سنة **2008** وبموجب ذلك تم توقيف **46** شخصا من أصحاب هذه المستثمرات الفلاحية ومزارعين يعملون بها لزراعة نوعين من المخدرات أهمها الحشيش والأفيون.¹⁴

بالنسبة إلى الكميات المحجوزة من المخدرات

أشارت بعض التقارير الأمنية إلى أن كمية المخدرات التي تم حجزها على مستوى ولاية تلمسان خلال السنة المنصرمة بلغت أزيد من **700** قنطار تورط فيها أزيد من **1400** شخص متهم، حيث ارتفع عدد قضايا التورط بالاتجار بالمخدرات عبر مختلف محاكم الوطن في الفترة الممتدة من **2012** إلى الثلاثي الأول من **2013** إلى ما يقارب الثلاثة أضعاف حيث قدرت بـ **7035** قضية حيازة واستهلاك المخدرات، و **2021** قضية تجارة، كما أسفرت جهود مصالح الأمن المختلفة عن حجز **20** طنا من القنب الهندي المعالج وكميات من الهيروين قدرت كميتها **3.269** كلف و **18.325**

كلغ من المخدرات الصلبة من نوع الكوكايين والهيروين وتم حجز هذه الكميات من قبل مصالح أمن الولايات والمصالح الجهوية لمكافحة الاتجار غير الشرعي للمخدرات بولاية تلمسان ومصالح الشرطة بمطار الجزائر الدولي هوارى بومدين، بحوزة أشخاص معظمهم من جنسيات أجنبية حاولوا استعمال الجزائر منطقة عبور نحو بلدان أوروبية وأسيوية بعد تشديد الخناق على جنوب الجزائر بسبب الحرب المالية.¹⁵

هذا وقد عملت الجزائر على اتخاذ عدة تدابير وقائية لمكافحة الظاهرة والوقاية منها تمثلت هذه التدابير في خلق هيئة رسمية تمثلت في إنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها بالتعاون مع مؤسسات المجتمع، لمكافحة المخدرات والوقاية من انتشارها في أوساط المجتمع ولاسيما الشباب، غير أن ظاهرة المخدرات لا تزال تنتشر بين فئات المجتمع ولاسيما الشباب وبشكل واسع وسريع، وهو ما يشكل خطرا على أمن المجتمع وسلامته.

في هذا السياق يصرح مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان قائلا: "إن المخدرات تنتشر وبشكل واسع وسريع بين مختلف شرائح المجتمع الجزائري"، ويضيف قائلا: "إن المخدرات تجاوزت الجامعات، والثانويات، ودخلت إلى صفوف المدارس الابتدائية وصار أطفال سنهم دون الخامسة عشر يتعاطونها. إن مروجي المخدرات نجحوا في نشرها وتوسيع مجالات استهلاكها وأن نجاحهم هذا يعكس فشل الخطط المنتهجة لحماية المجتمع من المخدرات، كما أرجع سبب انتشار المخدرات بين فئة الشباب إلى عوامل عدة منها البطالة والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للشباب، بالإضافة إلى الهجرة السرية والقرب الجغرافي من أحد أكبر منتجي ومصدري المخدرات فضلا عن انتهاء الأوروبيين سياسة ناجحة في حماية حدودهم من دخول المخدرات، ومن ثمة أرغم مهربي ومروجي المخدرات على بيع بضاعتهم في بلدان العبور وفي مقدمتها الجزائر.¹⁶، وهكذا يتضح أن انتشار المخدرات وعدد المتعاطين هو في تزايد مستمر، وهو ما يشكل خطرا على أمن المجتمع.

لقد برزت هذه الظاهرة في مجتمعنا خلال السنوات الأخيرة رغم كونه مجتمع غير منتج وغير مصنع للمخدرات وغير مصدر لها، وليس له تاريخ في تعاطي المخدرات، إلا أنه لم يسلم هو الآخر من هذه الآفة الاجتماعية الخطيرة، أما عن أسباب تفشيها عند الأطفال والشباب فقد تعود إلى عدة عوامل متداخلة منها البطالة، و التفكك الأسري، و التهميش والإقصاء، والفقر والعوز المادي، وبعضها الآخر يدخل تحت ما يسمى بالعوامل النفسية كالاختلالات العصبية والانفعالية والاعترا ب. في هذا السياق نشير أنه لا يمكن معالجة أي سلوك سلبي أو انحرافي للأفراد داخل المجتمع، بدون تصافر جهود جميع مؤسسات المجتمع و بمختلف صورها وأشكالها الرسمية وغير الرسمية، وبذلك يمكن إحداث التوازن والاستقرار في هذا المجتمع، ولهذا فإن مكافحة المخدرات يتطلب تجنيد كل المؤسسات الرسمية وغير

الرسمية كالأسرة والمؤسسات التربوية والإعلامية والصحية والأمنية، ومختلف مؤسسات المجتمع المدني لأنها قضية الجميع.¹⁷

رابعاً : آليات العمل لوقاية الشباب من مخاطر المخدرات والانحرافات السلوكية بصفة عامة

1 -العامل الوقائي للأسرة

لما كانت الأسرة هي الخلية الأساسية في المجتمع، ومن ثمة فلها دور كبير وبارز في حياة الفرد ومواقفه، حيث نجد بعض الباحثين في العلوم الاجتماعية يعتبرون 68% من مواقف الفرد تعود إلى الأسرة، وعليه فالأسرة تشكل العامل الرئيسي في التربية والتنشئة للطفل، حيث تتركز بصماتها على عقلية الشباب ولاسيما سنوات طفولته الأولى.¹⁸

الأسرة تؤدي دوراً كبيراً في التربية الاجتماعية، حيث تربي الطفل على علاقات سليمة وطبيعية مع الآخرين تقوم على الاحترام المتبادل وحفظ الحقوق وعدم الاعتداء كما لها دور في التربية الخلقية، فهي تعرف الطفل بالأخلاق الحسنة وتعوده عليها أو العكس، حيث يشكل الوالدان القدوة للطفل ومن هنا تأتي أهمية أن يعي كل من الأب والأم دوره في الأسرة، فالأسرة هي البيئة التربوية الأولى التي تشكل شخصية الطفل، هذا وتؤثر في الوظيفة التربوية للأسرة عوامل عديدة منها ثقافة الأم وتعلمها والاستقرار النفسي للأسرة.

للأسرة مسؤولية كبيرة ودور هام في تقرير النماذج السلوكية التي يبدو عليها الطفل في كبره، فلاشك أن شخصية الطفل وفكرته عن هذا العالم وما ينتشر به من تقاليد وعادات وقيم ومعايير للسلوك، إنما هي نتاج لما يتلقاه الطفل في أسرته منذ يوم ميلاده، ولهذا اتجه الكثير من الباحثين إلى دراسة العلاقة بين التفكك الأسري أو التصدع الأسري وبين جنوح وانحراف الأطفال.¹⁹

تتعرض التربية الأسرية إلى عدة تحديات منها الإعلامية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، كما ضاعفت شبكة المعلومات العنكبوتية من تأثيرات وسائل الاتصالات في عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال²⁰، ومن هنا يأتي دور الأسرة في حماية الطفل من التأثيرات الإعلامية والثقافية التي لا تستطيع الأسرة التحكم في مصادرها، غير أن الأسرة بالرغم من ذلك تستطيع أن تتصدى لهذه التحديات مثل غرس القيم الإيجابية التي تصبح بمثابة معايير ومقاييس يقيس بها الطفل سلوكه، ومن ثمة تترسخ هذه القيم لدى الطفل ويتبناها إذا وجد ذلك في الأسرة، لأن الطفل هو مولع بالوالدين أو العكس، حيث يشكل الوالدان القدوة للطفل.²¹

في هذا السياق يؤكد **تالكوت بارسونز Talcott Parsons** على أهمية دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية، فهو يرى أن على الوالدين تقع مسؤولية تشكيل شخصية الطفل في المراحل الإنمائية الأولى وذلك من خلال ما توفره له الأسرة من فرص للنمو وما يستمدده الطفل من بيئته المنزلية من قواعد وقيم وأنماط للسلوكات السائدة

في مجتمعه، ومدى ما يساعد على الضبط الاجتماعي الذي اعتبره تالكوت بارسونز نتيجة طبيعية لفشل عملية التنشئة الاجتماعية²².

في ضوء ما سبق، يمكن القول أنه من الأهمية بمكان قيام الأسرة الجزائرية بالدور المنوط بها في المجال التربوي، وهو دور هام وحساس أكثر من أي وقت مضى نتيجة التحديات التي تواجهها الأسرة في عصرنا الحديث وعلى جميع الأصعدة بسبب التحولات التي أحدثت هزة عنيفة في بناء النسق الأسري، حيث أفرزت عدد من القيم الفردية على حساب القيم الجماعية والتي أثرت في أداء الأسرة لدورها في المجال التربوي نتيجة ما لحق بها من تفكك وتصدع في أبنيتها، الأمر الذي أدى إلى إضعاف فاعلية الأبوين نتيجة الخلافات والمشاجرات الأسرية عن مراقبة الأبناء والإشراف عليهم ومن ثمة يكون الانحراف.

إن ظاهرة الانحراف والإجرام وتعاطي المخدرات لدى كل من الأطفال والشباب هو واقع اجتماعي قائم يصعب تغييره أو القضاء عليه بصورة نهائية، وإن استمرار هذه الظاهرة هو مرهون في جزء كبير منه بالأوضاع الأسرية والتربوية والاقتصادية الاجتماعية السائدة حاليا في المجتمع.²³

2 - العامل التربوي والوقائي للمدرسة

من هذا المنطلق نطرح السؤال التالي: ما هي الجهود الوقائية المرجوة من المدرسة أو المؤسسات التربوية ككل في مجال الوقاية من انحراف الأطفال والشباب في مجتمعنا ؟ تمثل المدرسة أول فضاء يتلقى فيه الطفل المعارف والتربية، فوظيفة هذا الهيكل الأساسية تتمثل في تعليم القيم الأخلاقية وتنمية احترام الطفل لهويته وأنماطه الثقافية السائدة مما يساهم في تحصين الطفل من عوامل الانحراف²⁴، وفي هذا السياق يذكر إميل دوركايم **Emile Durkheim** أن للمدرسة دور هام في التربية وهو دور مكمل لدور الأسرة، فالمدرسة كما يراها **إميل دوركايم** قادرة على تشكيل الفرد وإعداده للحياة الاجتماعية بمجتمعه، فالطفل يتعلم من المدرسة عن طريق التربية الخلقية والنظام والضبط النفسي، ومن ثمة فالمدرسة تساعد الطفل على استدماج قيم ومعايير بحيث تصبح جزءا من نسقه القيمي ونسقه العقائدي.

كما اعتبر **إميل دوركايم** أيضا أن المعلم ممثلا للدولة والقيم الأخلاقية الأساسية في المجتمع، وذلك من خلال مساعدة التلميذ على اكتسابها، وأن يكون هو نفسه قدوة يحتذى بها تلاميذه باعتباره ممثلا للمجتمع ولقيمه ومبادئه، ويرى **دوركايم** أيضا في هذا السياق أن الدولة مسؤولة عن نتائج التربية من خلال المتابعة والإشراف، فالمدرسة تقوم بدور هام لا يقل أهمية عن دور الأسرة، إذ يجب عليها أن لا تقف مهامها عند تلقين المعلومات وشرح الدروس بل يجب أن تعمل على تقويم سلوك التلاميذ والطلاب ورعايتهم أخلاقيا ودينيا ومن ثمة وقيمتهم من الجنوح والانحراف²⁵ ، فغرس القيم والمثل العليا وأشكال المعاملات المقبولة اجتماعيا يتم عن طريق المدرسة وفي المراحل العمرية الأولى من حياة الفرد، وهي نفسها القيم وأشكال

العلاقات والسلوكيات المقبولة التي سوف يحملها معه الطفل إلى المراحل العمرية اللاحقة في حياته وبذلك تتأثر شخصيته من تأثيراتها²⁶.

إن تصرفات وسلوكيات وتوجيهات منتسبي المؤسسات التربوية والمدرسية والإطار البشري على اختلاف أصنافهم، مثل المدرسين والمرشدين التربويين والإداريين والأخصائيين الاجتماعيين والنفسانيين والأطباء، كلهم وبدون استثناء يؤثران في التلميذ والطفل داخل المدرسة، فضلاً عن تأثير الرفاق والأقران، غير أنه لن يكون لهم حجم التأثير الذي تتركه المدرسة كمؤسسة أو كإطار بشري في الطفل بالإضافة إلى المناهج، فتأثيرها لا يحتاج إلى توضيح لأنها وبكل بساطة تكون قد أعدت لهذا الغرض بالإضافة إلى التخصص العلمي والمعرفي.

إن نجاح المدرسة أو فشلها هو الآخر مرهون بتضافر جهود جميع المؤسسات المجتمعية الأخرى التي يجب أن تنشط هي الأخرى في هذا المجال ولاسيما الأسرة والنوادي الرياضية والثقافية والمؤسسات الدينية والإعلامية وغيره.

3 - العامل الوقائي لوسائل الإعلام من انحراف الأطفال وتعاطي المخدرات.

ينبغي على أجهزة الإعلام انتقاء المادة التي تقدمها بعناية تامة، لأن لها تأثير كبير في نفوس الأفراد لاسيما بين الأطفال والشباب، ومن الضروري تكوين جمعية لحماية المشاهد على غرار جمعية حماية المستهلك وبخاصة الأطفال من الانحراف والجنوح بمختلف أشكاله وصوره، يجب أن يكون الإعلام واقعياً رفيع المستوى والأداء مع حذف المشاهد السيئة خاصة في المسلسلات، وكذلك حذف مشاهد العنف في داخل الأسرة وغيرها، وينبغي مخاطبة الأطفال عن السلوك السوي والأخلاق الحميدة والتعامل مع البيئة والاهتمام بها والتركيز على مكارم الأخلاق، إذن من الضروري الاهتمام بالخطاب الإعلامي والثقافي الذي يجعل الأطفال والشباب في مكان الصدارة من برامجه سواء بزيادة مساحات التوعية المباشرة بالأحاديث التوعوية أو بالندوات والمحاضرات عبر القنوات المختلفة حتى نحد من الانحراف والجريمة وهذه تدخل ضمن التدابير الوقائية.

4 - العامل الوقائي للتنمية الاقتصادية من انحراف الشباب وتعاطي المخدرات

إن تذليل ما يواجهه الشباب من مشكلات وصعاب وعلى أكثر من صعيد، وتنمية طاقاتهم وتحريرها مما يعيق تفتحها وانطلاقها، والاهتمام بشؤونهم التربوية والتكوينية والتعليمية وتأهيله للاندماج الاجتماعي هو واجب المجتمع الحريص على مستقبله، وأن أزمة الشباب هي أزمة المجتمع نفسه، وعليه فالحل الأمثل لوقاية الأطفال والشباب من الجريمة والانحراف بما فيها تعاطي المخدرات، يكون بمحاربة البطالة بين الشباب والفقر وهو الأمر الذي لن يتحقق إلا بالتنمية الاقتصادية وبتشغيل الأيدي العاطلة عن العمل لاسيما بين الشباب، ورفع مستوى دخل المواطن ودخل أسرته.

يمكن على سبيل المثال توزيع الأراضي وتنشيط الاستثمار في عدة مجالات مثل الفلاحة والحرف والخدمات وقيام صناديق ووكالات دعم وتشغيل الشباب، بتمويل العديد من المشاريع بقروض مصغرة، من شأنه الحد من الانحراف والأعمال الإجرامية لدى الأطفال والشباب، بما فيه التعاطي ولا شك أن مشروع تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، تعتبر هي أيضا من أهم المشروعات التي تخلق فرصا جديدة للعمل أمام آلاف من الشباب، مما يقلل من آثار الأزمة الاقتصادية على الأسر والشباب، وهذا ما بدأت الدولة الجزائرية في تطبيقه في الآونة الأخيرة، ولقد قامت الهند بتجربة رائدة في هذا الميدان بحيث نقلت الصناعات الصغيرة إلى كل بيت وأسرة وأصبحت مصدر الدخل الرئيسي لملايين من العاملين فيها، وبذلك تحولت الهند اليوم إلى دولة من الدول الصناعية الكبرى في العالم²⁷.

هكذا يتضح ومن خلال هذه الحقائق والتقارير والمعطيات المتاحة عن المخدرات في العالم والعالم العربي وفي الجزائر، أن الاستراتيجيات المطبقة للحد من انتشار المخدرات وتداول المخدرات والتعاطي والإدمان في ظل تحديات العصر لن تؤت ثمارها، إلا إذا تضافرت جهود الجميع بما فيه التعاون الإقليمي والدولي. وبالنسبة إلى الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد، ينبغي العمل على حل المشكلات المجتمعية كالبطالة والفقر والتهميش والسكن... الخ، والعمل على توعية أفراد المجتمع لاسيما الشباب بمخاطر المخدرات وأبعادها، وهذه التوعية يجب أن تقوم على دراسات علمية، وإلا كانت نتائجها عكسية.

- الهوامش والإحالات:

- 1- عبد الرحمن محمد العيسوي، "النظريات العلمية والنماذج التفسيرية في مجال انحراف الأطفال"، ص 16.
- 2- عبد الحفيظ عزت مرزوق فهم، "أساليب التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الانحرافي"، دراسة ميدانية ص 86.
- 3- محمد فاروق النبهاني، "أثر القيم الدينية في استقرار الأسرة"، ص 211.
- 4- علي محمد جعفر، "الأحداث المنحرفين: عوامل الانحراف-المسؤولية الجزائية-التدابير"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1984، ص ص: 61-22.
- 5- عبد الرحمن محمد العيسوي، مرجع سابق، ص ص: 16-17.
- 6- طالب احسن، "الوقاية من الجريمة نماذج تطبيقية ناجحة"، مجلة الفكر الشرطي، المجلد السادس العدد الثالث شرطة الشارقة الإمارات العربية المتحدة 1987.
- 7- أحمد مجدي حجازي، "المخدرات والأزمة الراهنة للشباب المصري"، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2004-2005 ص ص 96-98.
- 8- دريفل سعدة، "تعاطي المخدرات في الجزائر واستراتيجية الوقاية"، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع الثقافي 2011-2012 ص ص 180-181.
- 9- جريدة الشروق، العدد الصادر بتاريخ 2006/04/12

- 10- سمير فارح، " ظاهرة العودة إلى الإدمان على المخدرات والتفكك الأسري"، قسم علم الاجتماع، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 2008- 2009 ، رسالة ماجستير ص 49 – 50.
- 11- بدر الدين علي، "تحديد مفهوم مكافحة الجريمة"، مجلة الأمن العام، القاهرة، العدد 2، 1963، ص 121.
- 12- سمير فارح، مرجع سابق، ص ص 50-51.
- 13- العايب بدر الدين، " تعاطي المخدرات في الوسط المدرسي الأسباب والعوامل"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر قسم علم الاجتماع 2008- 2009 ص119.
- 14- جريدة الشروق الصادرة بتاريخ 2008/7/30 العدد 2366.
- 15- جريدة الخبر، العدد الصادر بتاريخ 20 مارس 2013.
- 16- العايب بدر الدين، مرجع سابق، ص 120.
- 17- دريفل سعدة، "تعاطي المخدرات في الجزائر واستراتيجية الوقاية"، مرجع سابق، ص 461.
- 18- علي نوح، "إشكالية الضياع لدى الشباب العربي أزمة شباب أم أزمة مجتمع" دراسات عربية العدد 12 السنة 26 بيروت أكتوبر 1990 ص 71 .
- 19- محمد شفيق، مرجع سابق ص 109
- 20- عمر سليمان التير، "التفسيرات النظرية لجنوح الأحداث في المجتمع العربي"، ندوة الأطفال والانحراف، الجزائر 2008 /04/12، ص 10.
- 21- خالد القضاة، المدخل إلى التربية والتعليم، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 1998 ص 339
- 22- عبد الرحمن محمد العيسوي، مرجع سابق ص 86
- 23- رضا أحمد المزغني، "الظروف والعوامل والمؤثرات المؤدية إلى انحراف الأطفال" الندوة العلمية الأطفال والانحراف، الجزائر 2008/05 /14-12 ، ص 12.
- 24- ماجد الزيود، "الشباب والقيم في عالم متغير" ، عمان، دار الشروق 2005 ص75.
- 25- علي نوح، "إشكالية الضياع لدى الشباب العربي أزمة شباب أم أزمة مجتمع"، دراسات عربية العدد 12، بيروت، أكتوبر 1990 ص 71.
- 26- عمر سليمان التير، "التفسيرات النظرية لجنوح الأحداث في المجتمع العربي"، مرجع سابق، ص 10.
- 27- محمد شفيق، "الجريمة والمجتمع"، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، بدون تاريخ مرجع سابق ص 109.